الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵣⵉⵡⵜ ⵜⴰⵏⴰⵍⵉⵜ ⴰⵎⵙⴰⵙⵙⴰⵏ ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⵉ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵎⵓⵍⵓⴷ ⵎⵎⴻⵔⵉ ⵜⵉⵣⵉ ⵡⵣⵓ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵣⵣⵉⵡⵜ ⵜⴰⵏⴰⵍⵉⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵜⵓⵙⵙⵓⵔⵉⵏ

Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou
FACULTE DES LETTRES ET DES LANGUES
Département de Langue et Littérature Arabes

جامعة مولود معمري؛ تيزي –وزو
كليّة الآداب واللّغات
قسم اللّغة العربيّة وآدابها

رقم التّرتيب:

الرّقم التّسلسليّ:

الميدان: اللّغة العربيّة وآدابها.

الفرع: دراسات لغويّة.

الطّور: ماستر/ **التّخصّص:** لسانيّات تطبيقيّة.

بحث تخرّج لاستكمال نيل شهادة الماستر

الموضوع:

صنيع زكريا أوزون في كتابه
(جناية سيبويه الرفض التام لما في النّحو من أوهام)

إعداد:

– تينهينان ولد أعمارة

– كاتية يحياوي

إشراف الأستاذ (ة):

– سعيد عامر

لجنة المناقشة:

– د. الجوهر مودر، أستاذة محاضرة، صنف "أ"، جامعة مولود معمري، تيزي وزو..... رئيسةً

– أ. سعيد عامر، أستاذ مساعد، صنف "أ"، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....مشرفاً ومقرّراً

– د. فريدة بن فضة، أستاذة محاضرة، صنف "أ"، جامعة مولود معمري، تيزي وزو..... ممتحنة

السّنة الجامعيّة: 2020/2019م.

مقدمـــة

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرّحيم، والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين أما بعد:

تعدّ اللّغة العربية من بين اللّغات التي لها مكانتها في الساحة اللّغوية، لما لها من رصيد ثري يصنّفها كلغة لها وزنها كباقي اللّغات العالمية، ولعلّ الحديث عنها يقودنا إلى الإشارة إلى جملة التراكيب التي تجعل منها بنية متكاملة من جوانب مختلفة تؤسسها كلغة بكل ما فيها من صرف ونحو، ومعجم، ودلالة، والأمر الملاحظ أنّ الكثير يجعل منها لغة صعبة، وهذا راجع إلى صعوبة الدّرس النّحوي القديم، وتعقيده نتيجة لكثرة القواعد وصعوبة توصيلها للمتلقي، وعلى إثر ذلك ظهرت دراسات تطالب بتيسيره وتجديده ومن بينها تلك التي قام بها زكريا أوزون من خلال كتابه (جناية سيبويه الرّفض التّام لما في النّحو من أوهام) الذي تناول فيه جملة من القضايا التي يفسّر من خلالها وجهة نظره إزاء هذا الموضوع.

دفعتنا أسباب عديدة لإختيار هذا الموضوع، منها الذاتية ومنها العلمية، ومن بين الذاتية ميلنا الكبير لمثل هذه الدّراسات النّحوية المندرجة في تخصّصنا والتي نجد فيها أجوبة على تساؤلات لطالما اِنتابتنا منذ اِختيارنا لهذا التخصّص العلمي، أمّا السبب العلمي فيتمثل في القيمة العلمية التي تحملها الدّراسات النّحوية النّقدية والتي تساعد على مراجعة القواعد النّحوية.

يتحرّك بحثنا من منطلق إشكالية جاءت على النّحو الآتي:

ما الذي يرمي إليه أوزون من خلال مؤلّفه (جناية سيبويه)؛ الرفض التام لما في النحو من أوهام؟ والتي تطرح بذاتها إشكاليات فرعية منها:

- ما هي الجناية التي ينسبها أوزون لسيبويه؟
- ما مفهوم التيسير والتجديد النّحويين؟
- هل أحدث المؤلف تجديدا في النّحو العربي؟
- ما هي أهمّ المبادئ التي جاء بها أوزون في سبيل تيسير النّحو العربي؟

لقد اِفترض البحث عدّة اِفتراضات فد يؤكّد صّحتها أو يُفندها نذكر منها:

- يهدف أوزون بتهجّمه على سيبويه إلى هدم القواعد العربية والإطاحة بها.
- يشير أوزون إلى النّحو العربي ممثلا إيّاه بسيبويه مستعملا إيّاه كطعم ليجذب القرّاء وفي ذلك يرفض النّحو ويطالب بالاِستغناء عنه.
- يعرض أوزون في مؤلّفه مواطن الوهم والضّعف في النّحو العربي محاولا تيسيرها.
- يُعتبر سعي أوزون في كتابه ضمن السيرورة النّقدية الموجّهة للنّحو العربي.

تطلبت دراسة هذا الموضوع اِستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي اِقتضى اِستعراض محتويات الكتاب عن طريق وصفها وتحليلها، عقب ذلك خلصنا إلى نتائج قابلة لإعادة نظر فيها وذلك أهمّ شيء في المنهج الوصفي التّحليلي، ما ألزمنا اِستخدام خطواته حيث الوصف والتّحليل حين اِستعراض متضمنات الكتاب وتحليلها، أمّا النّقد فحين اِستعراض آراء الذين ثاروا على أوزون وردّوا عليه، في حين توّج مدرج التّقعيد بإبراز نتائج متعلقة بالإشكالية المطروحة، تظلّ قابلة لإعادة النّظر فيها على اِعتبار أنّ أمر النتائج يكون دومًا كذلك في البحوث المستعينة بالمنهج الوصفي التحليلي.

أمّا بنية البحث فقد جاءت مشكّلة منْ مقدمة وفصلين بعدهما خاتمة، جاء الفصل الأوّل بعنوان "الصنيع الفكري الأوزوني في كتابه (جناية سيبويه)"، تمّ تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، كان الحديث في المبحث الأوّل عن المؤلف ومؤلفه والتعريف بهما، في حين تمّ عرض نظرة المؤلف وآرائه حول اللّغة العربية في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث تمّ التطرّق إلى الاِنتقادات والاِعتراضات التي وجهها مختصون لآراء أوزون حول اللّغة العربية وقضاياها، أمّا الفصل الثّاني فلقد جاء بعنوان "الصنيع الإجرائي، النّحو المرفوض والنّحو البديل في كتاب (جناية سيبويه)"، والذي تمّ تقسيمه كذلك إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأوّل التيسير والتّجديد النّحويين حيث تمّ شرحها وعرض المساعي التيسيرية والتجديدية النحوية للقدامى والمحدثين، بعدها كان الحديث في المبحث الثاني عن مظاهر التيسير

والتجديد في كتاب أوزون، وفيه تم التطرق إلى أهمّ القضايا التي شملتها محاولته التيسيرية والتّجديدية.

ولقد ضمنا المبحث الثالث بعض الإنتقادات والإعتراضات التي وجّهها مختصون لأوزون فكانت كرد عليه حول القضايا التي إشتغل عليها، لنختم البحث بخاتمة شملت جملة النّتائج التي أفضى إليها بحثنا وقمنا بإرفاقها بإقتراحات.

لقد إطّلعنا على دراسات سابقة تطرّقت إلى هذا الموضوع أبرزها ما قام به نبيل أبو عشمة في مقاله المعنون " نظرات في كتاب جباية سيبويه"، بالإضافة إلى مقال آخر نشرته مجّلة مجمّع اللّغة العربية الحامل لعنوان " قراءة دلالية في كتاب جناية سيبويه" لصاحبه ياسين أبو الهيجاء، ودراسات أخرى في الصّدد نفسه، وما يميز بحثنا عمّا ذكرناه سابقا هو تحليلنا لآراء المؤلف في كتابه بطريقة موضوعية مقارنة بالأخرين الذين تناولوه بنوع من التهجم الذي ينم عن خلفيات تتعارض مع خلفية أوزون؛ حيث كان ردهم على المؤلِف بالدّرجة الأولى لا على المؤلَّف.

واجهتنا صعوبات أثناء إنجاز بحثنا هذا، تمثّلت في صعوبة الوصول إلى بعض المراجع في بعض المكتبات المغلقة جرّاء تفشي وباء كوفيد 19، كما أنّ تراكم الامتحانات والدّروس التعويضية منعنا من التفرّغ الكلي للبحث، لكن حسبنا أنّنا سعينا إلى إنجاز جزء بسيط ممّا تطرّقنا إلى إنجازه في بداية تخمّر فكرة هذا الموضوع في أذهاننا.

الشكر موصول لكل من قرأ بحثنا وسعى إلى توجيهنا فيه من خلال نقده أو تصويبه أو إستثمار فكرته.

الفصل الأوّل

الصنيع الفكري الأوزوني في كتاب

(جناية سيبويه)

المبحث الأوّل: نبذة عن المؤلِّف والمؤلَّف.

أدرجنا هذا المبحث لأنّ التعرف على سيرة المؤلف مما قد يساعد على فهم صنيعه في مؤلفه، ثم لأنّ معطيات البيئة التي نشأ فيها أو التي انتقل إليها قد تكون هي المؤثرة عليه في كتابته لما كتبه، كما أنّ التوجه العلمي يعين دوما على تفسير صنائع المدونين والمثقفين.

أولا: التعريف بالمؤلِّف.

لم نتمكن من جمع الكثير من المعلومات عن "زكريا أوزون" لقلّة الدّراسات التي تناولته كبحث، لكن حصلنا على البعض منها، والتي مكنتنا من التعرف على الكاتب حتى وإنّ لم يكن ذلك بشكل دقيق، وكل ما توصلنا إليه هو أنّ: « **زكريا أوزون، باحث لبناني من مواليد دمشق، مهندس اِستشاري مختص في دراسات البتون المسلح وأعمال التدعيم الإنشائي، باحث وكاتب في الثقافة العربية الإسلامية**»[1]، له سلسلة نقدية من الكتب أشهرها (جناية البخاري) الذي اِتهم فيها البخاري بالجناية على الإسلام؛ نقد فيها ما جاء به هذا الأخير في كتابه، كذلك كتاب (الإسلام هو الحل) طرح فيه تساؤلات يطرحا الكثير في يومنا هذا عن مدى مسايرة تعاليم الإسلام للعصر، كذلك اِشتهر بالكتاب الذي نحن بصدد دراسته والذي عنونه (جناية سيبويه) والذي سلط الضوء فيه على بعض القضايا من النحو العربي الذي يرى أنّه من الضروري إعادة النظر فيها والتي لم يفلح النحاة في عرضها وتقنينها للمتعلم العربي ممثلا إياهم بسيبويه الفارسي واضعا إياه موضع الجاني على النحو.

[1]– أحمد فرجاوي، جهود إصلاح النحو العربي في العصر الحديث، كتاب "جناية سيبويه" أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الأدب العربي، المشرف: صالحي إبراهيم، الجزائر، 2016–2017، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص 48، بتصرف.

ثانيا: التعريف بالمؤلَّف.

أ- الجوانب الشكلية:

ألف "زكريا أوزون" كتابه الذي عنونه (جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام)، عام 2002م، وطبعه في دار رياض الرّيس للكتب والنشر بيروت، الكتاب متوسط الحجم، جعله مؤلفه في 167 صفحة، في جزء واحد.

ب- ملخص عن متضمنات الكتاب:

هو كتاب من سلسلة نقدية ألّفها زكريا أوزون، تحتوي عدة كتب أخرى في مجالات أخرى، جعل كتابه (جناية سيبويه) في سبعة فصول تضمنت ما يلي:

الفصل الأول: جعله كزبدة للكتاب، تحدث فيه عنْ قواعد اللغة العربية من حيث المنطق والعقلانية.

الفصل الثاني: تحدث فيه عن الكلمات والجمل، تناول فيه مفهوم الكلمة والجمل بأنواعها.

الفصل الثالث: خصّه للاِسم بأنواعه، النكرة والمعرفة.

الفصل الرابع: تناول فيه الأدوات، فتحدث عن الهمزة الاِستفهامية مثلا.

الفصل الخامس: عقده لإعراب الجمل وأدرج فيه الجملة الاِسمية والخبرية.

الفصل السّادس: فيه شواهد وتخريجات نحوية عند اللغويين والنحويين.

الفصل السّابع: ضمّنه ما بين الماضي والحاضر.

جـ- سيميائية غلاف الكتاب:

يعدّ الغلاف في أي كتاب أيقونة وجسر يحيلان إلى مضمون الكتاب ويعملان على توجيه القارئ نحو الدّلالات الكبرى التي يمررها الكتاب، وهذا هو الحال في كتاب أوزون الذي اِمتلك موضوعا بصريا يمكن التعرف عليه علاماتيا؛ حيث ضمنه صورة لمخطوط

يشير به إلى التراث النحوي يحيط به البياض ويشير بذلك إلى محاولته الناقدة لتلك الأوهام التي اِختزنها هذا المخطوط[1] .

د- القراءة الدّلالية للعنوان:

كتب العنوان بخط أحمر قان كبير (جناية سيبويه) أسفله عنوان صغير كتب بخط أحمر عادي وبلون أبيض (الرفض التام لما في النحو من أوهام)، بالضبط بنفس الطريقة التي تصاغ بها العناوين لدى القدامى، وهذا يدفع للاِستغراب فإذا كان أوزون يعلن رفضه لقواعد اللغة العربية، فلم ينتهج نهج القدامى في مؤلفاتهم المبجلة لتلك القواعد؟ وماهي الرسالة التي يريد أوزون أن يبلغنا إياها؟.

قسم أوزون عنوان الكتاب إلى قسمين، جعل العنوان الرئيسي في مقدمة الغلاف راسما إياه باللون الأحمر القان سماه (جناية سيبويه) يشير بذلك إلى خطورة القضية.

فتوظيفه للفظ "الجناية" يدلّ على تجاوز القانون، واضعا سيبويه موضع الجاني على القواعد النحوية العربية، ثم أضاف عليه عنوان ثانوي بلون أبيض دال على الهدوء والسلام يرفع به اللبس عن العنوان الرئيسي (الرفض التام لما في النحو من أوهام).

المبحث الثاني: الرؤية الأوزونية للغة العربية.

أولا: اللغة العربية معقدة.

أ- في نظر السابقين لأوزون:

لم يكن أوزون أوّل من صرح بكون اللغة العربية لغة معقدة، بل سبقه إلى ذلك آخرون، فثمة هناك مفكرون يرون أنّ اللغة العربية قد أصبحت لغة معقدة لا تواكب العصور ومتطلباتها، وذلك نظرا لصعوبتها، من بينهم عبد العزيز بن عثمان التويجري الذي تناول هذا الموضوع في كتابه فيقول: «**من الواضح أنّ اللغة العربية تعاني من العجز الوظيفي حتى إنّ كانت ذات قدرات عالية ... فهذه القدرات الذاتية تحتاج إلى تفعيل لتكون قادرة على**

[1]- ينظر: الشال انشراح، رسوم الأطفال من منظور إعلامي، ط1. مصر: 1994، دار الفكر العربي.

الحركة في الإتجاه الصحيح فالفصحى بحاجة إلى تطوير متنها كي تقدر على الإعتماد على الممارسة من طرف المواطن في يومه وبين أهله ثم تطوير المتن اللغوي فيم يواكب العصر»[1] يقصد التويجري بالعجز الوظيفي للغة العربية وكونها معقدة: أي أنّها لا يمكن أنّ تقدم محتوى أفضل يتماشى مع متطلبات العصر فرأى أنّ هذه اللغة تحتاج إلى إعادة ضبط في محتواها وتطويره ليتماشى مع الحياة اليومية العادية، وذلك يسهل فهمها وتعليمها والتعامل بها يوميا لا علميا فقط، فلكل عصر متطلباته من لباس وأغذية... إلخ، حيث أنّ كل مجال يتطور حسب العصر الذي فيه، والأمر عينه بالنسبة للغة العربية إذ عليها أنّ تساير هذه التطورات أيضا.

كما يعد حسن عباس من بين النحاة الذين صرحوا بصعوبة اللغة العربية كون الأصول النحوية فيها مليئة بالعلل والتعقيد ما يجعل فهمها صعبا، وتشعر قارئها بعدم الأريحية والإطمئنان لأنّ: «**اللغة المضغوطة المزدوجة بالدّلالات والإشارات والأحكام النحوية تزدحم إزدحاما قد يبلغ حد التخمة**»[2]، أي أنّ العلل في اللغة العربية كثيرة والأصول فيها معقدة والرمز اللغوي الواحد يحمل عدة دلالات وإشارات توقع بالقارئ في متاهة إزدواجية الدلالات فتبعده عن الدلالة الكبرى والمرادة ما يشعره بعدم الأريحية كما أنّ التطويل في الكتب النحوية العربية، من بين الصعوبات التي شملت النحو والتي أدت إلى التعقيد نذكر: «**الإسراف في الطول وغموض الأسلوب وعدم مراعاة مستوى الدارسين وأخيرا الإضطرابات**»[3]، فالنحاة أثناء تأسيسهم للنحو وأصوله إعتمدوا شروح مطوّلة ذات أساليب غير مباشرة وغامضة ليس بإمكان قارئها فك شفراتها، إضافة إلى أنّهم لم يأخذوا بعين الإعتبار الفئات العمرية ومستويات الدارسين ومدى إمكانية المتعلم في إستيعاب القاعدة، ونسبة الكفاءة اللغوية التي يمكن أنّ يكتسبها في عمر معين.

---

[1]– عبد العزيز بن عثمان التويجري، حاضر اللغة العربية، ط1. المغرب: 2013، مطبعة النجاح الجديدة، ص 51.

[2]– حسن عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط1. مصر: 1922، دار المعارف، ص 215، بتصرف.

[3]– سعيد عبد الوارث محمود، في إصلاح النحو العربي، ط1. مصر: 1995، دار المعارف، ص 48.

ب- في نظر أوزون:

تحدث أوزون في كتابه عن اللغات بصفة عامة واصفا إياها بالتطور والتجدد، بينما صرّح بجمود وركود اللغة العربية، وشبهها بالشخص المعاق المقعد. فقال أنّها لا تواكب العصر بمتطلباته ومتغيراته حيث أنّها ظهرت في أوّل الأمر في قوالب معينة وبقيت عليها ولم يطرأ عليها أي تطور منذ ظهورها الأوّل، ونجده يصرح في مقدمة كتابه ويقول: «**اللّغة أداة التفكير وأهم أساليب التواصل بين النّاس، وشاهدت لغات العالم المتداولة اليوم تطورا في ألفاظها وتراكيبها وقواعدها وتمكنت بعض اللغات كالإنجليزية مثلا من غزو معظم الأرض لتصبح لغة بديلة لكثير من اللغات السائدة، أمّا لغتنا العربية المعقدة فبقيت جامدة لا بل تراجعت عالميا ولم يعد يهتم بها أهلها**».[1] ذلك أنّ كل لغات العالم التي تعد من اللغات المتطورة قد تم التجديد والتطوير فيها وجعلها مواكبة لمتطلبات العصور، والإنجليزية في قمة الهرم عالميا حسب تصريحه وذلك طبعا يعود لتطويرها الدائم لألفاظها وقواعدها، عكس اللغة العربية المعقدة والمحافظة على تعقيدها عبر العصور والتي لم يحاول أهلها تبسيطها وتذليلها وجعلها مواكبة للعصور مثل باقي اللغات المتطورة.

ثانيا: اللاعقلانية في قواعد اللغة العربية.

أ- في نظر السابقين لأوزون:

ثمة هناك العديد من المختصين الذين يطالبون بإلغاء بعض قواعد اللغة العربية، التي يرون فيها اللاعقلانية واللامنطق مصرحين بعدم ضرورة إعمال العقل لفهم القاعدة، فهي ظاهرة وما تتطلبه هو المنطق لا غير، من بين هؤلاء اللغويين نذكر اِبن مضاء القرطبي صاحب كتاب (الردّ على النحاة) الذي نادى فيه بإبطال العامل، والقياس، والعلل الثواني والثوالث والتقديرات التي ليس من ضرورة لها، فهو يرفض كل ما لا فائدة منه في النحو.

[1]- زكريا أوزون، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، ط1. بيروت: 2002، دار رياض الريس للكتب والنشر، ص 11.

فحسبه أنّ المحذوف محذوف ولا حاجة لتقديره، فنجده يصر على إبقاء العمدة في الجملة والتي لا أساس للكلام والتركيب من غيرها ويرى ضرورة الإِستغناء عن كل زيادة عن ذلك المعنى، والذي يبعد القارئ أو المتعلم عن الدلالة الكبرى، يقول: «**وما يجب أن يسقط من النحو الإِختلاف فيما لا يفيد النطق، كإِختلافهم في رفع الفاعل ونصب المفعول وسائرها، إِختلف فيه العلل الثواني والثوالث وغيرها مما لا يفيد النطق**»[1]، قاصدا بذلك أنّ ما يجب الإِحتفاظ به في الكلام أو في الجملة بناء واحد، ولا فائدة من الإِختلاف حَول العلل الثواني والأجزاء الفضلى فيه لأن ذلك لا يفيد النطق إطلاقا فقولك: عاد زيدٌ من المدرسة أو قولك: عاد زيد من المدرسة يحيل القارئ إلى دلالة واحدة وهي عودة زيد من المدرسة ولا دلالة غيرها، حتى وإنّ إِختلف بناء العلل كوجوب رفع زيد في المثال الأوّل لأنه فاعل وحكم الفاعل المرفوعية ولزمه الضمة. من المختصين من أرجع سبب غياب العقلانية في القواعد العربية إلى الطبيعة الفلسفية التي إِعتمد عليها النحاة أثناء تأسيسهم للقواعد، فمزج القواعد النحوية بالفلسفة زاد من صعوبة فهم النحو: «**وذلك لأنّ النحاة نظروا إلى الكلمة على أنّها (جوهر) و(عرض) يزاد عليه و قد أداهم هذا النظر إلى وضع قوانين الإعلال والإبدال والإدغام ليطرد لهم هذا الأصل الفلسفي**»[2] ذلك أنّ إِعتماد النحاة تقسيم الجملة إلى جوهر وفرع مثل ما سبق ذكره عند ابن مضاء القرطبي خلق إِختلافات في الفروع وعللها، ما يوقع بالمتعلم في متاهة ترجيح رأي نحوي على آخر، وذلك ما دفع بهم إلى إيجاد تخريجات لتلك الإِختلافات فظهرت لديهم على شكل إعلال وإبدال وغيرهما وجعلوها كوسائل تخرجهم من الطبيعة الفلسفية التي إِنطلقوا منها عقب تأسيسهم النحو العربي.

---

[1]– أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن عمير اللخمي، ابن مضاء القرطبي، تح: محمد ابراهيم البنا، ط1. مصر: 1979، دار الإعتصام، ص 128.

[2]– نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ط1. بغداد: 1995، دار الشؤون الثقافية العامة، ص 23.

ب- في نظر أوزون:

يصّرح أوزون في كتابه أنّ القواعد العربية ليست منطقية، وبعيدة عن العقلانية ما جعل الطلاب ينفرون منها، فحسب رأيه؛ فإنّ القاعدة واضحة ومفهومة ولا اِختلاف فيها وإلا لما كانت قاعدة، يستشهد بمثال: عندما نقول: «**جاء الطالب، فالطالب هنا فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره وهذا ما جرى عليه أجدادنا وهذه قاعدة لا تحتاج إلى إعمال عقل لتناقش أو ترفض**»[1] قاصدا بذلك أنّ القواعد في اللغة العربية ناتجة عن أمور بديهية لا تستدعي بذل جهد عقلي لفهمها، حيث أنّ الأصل في الفاعل هو المرفوعية، وفي المفعول به النصب وذلك ليس لأنّ الأمر الواقع يتطلب ذلك بل لأنه ما جرى عليه الأجداد، مشيرا بذلك إلى سيبويه الذي اِعتمد النقل في تأسيس القواعد، وكل ما هو منقول غير محتاج لإعمال العقل، مصرحا أنّ هذه النقطة سببت في نفور الطلاب من اللغة العربية وقواعدها فالمتكلم بها مقيد بهذه القواعد التي تلزمه الرفع والنصب، والجر في مواضع دون أخرى، وتقيده وتجرده من حرية التحكم في كلامه، كما نجده مجبرا على الإلتزام بالصرف، والنحو على نفس نهج العرب الأوليّن الذين نقل عليهم سيبويه القوالب التي صاغ منها القواعد، والتي بنيت عليها اللغة العربية ومن الضروري تعلمها لتعلم العربية واِستعمالها بشكل صحيح بعيدا عن الخطأ والزلل.

ثالثا: إعادة الإِعتبار للهجات.

أ- في نظر السابقين لأوزون:

نادى العديد من المفكرين إلى إعادة الإِعتبار للهجة العامية وعدم الإِنحصار بين أسوار الفصحى، ولقد «**بدأت اللّهجات في أول الأمر من طرف الأجانب حيث أدخلوا اللهجات العامية إلى الجامعات والمدارس ومدرسة باريس الشرقية مثال على ذلك**»[2] أي أنّ

[1]- زكريا أوزون، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، ص 15-16.

[2]- سعيد نفوسة إبراهيم، تاريخ الدّعوة إلى العامية وآثارها في مصر، ط1. مصر: 1946، دار النشر الثقافي بالإسكندرية، ص 09.

اللّهجات ظهرت لأوّل مرة من طرف الأجانب، اِعتمدوها وأدخلوها إلى مدارسهم وجعلوها أداة تواصل مثلها مثل لغتهم الفصحى، وجعلوها مدرسة من مدارسهم فسموها "مدرسة باريس للّغات الشرقية".

نجد العديد ممن اِستخدم العامية فاِعتبروها أسهل وأقرب إلى أذهانهم فاِعتمدوها في حياتهم اليومية والعلمية، ومنهم من اِستعملها لتفسير القرآن الكريم، وعبد الله طيب مثال على ذلك فهو فسّر القرآن كاملا باللهجة السودانية العامية مصرحا بأنّه أراد الرفع بمستوى العامية لتضاهي الفصحى في مقامها، مبيننا في ذلك الطريقة التي كتب بها القرآن بالعامية ويقول: «**ولقد آثرت في رسم الألفاظ الفصيحة قولنا في العامية عليه وإليه، الهاء فيه مضمومة واللام حركتها مزدوجة بين الفتحة والكسرة فربما وضعت عليها الكسرة والفتحة معا وربما عربتها من ذلك أو من الفتحة واِكتفيت بالكسرة**»[1] قاصدا بتصريحه أنّه فضّل كتابة القرآن الكريم باللهجة العامية لما وجد فيها من حرية في التصرف في الكلمات وحركاتها الإعرابية مستشهدا بمثال: عليه وإليه، فالهاء مضمومة بدلا من أنّ تكسر لأنّ أصلها في الفصحى اِسم جر والعلة فيه، كما اِستدل بنفس المثال على اللام وحريته في نصبها أو فتحها وحتى تجريدها من الإثنين بينما تجبره الفصحى على كسر الهاء ونصب اللام ولا خيار آخر في ذلك لأنّ القاعدة تتطلب ذلك، وبذلك أظهر عبد الله الطيب الدّور الذي تلعبه العامية في أداء ما تؤديه اللغة الفصحى.

ب- في نظر أوزون:

نادى أوزون إلى اِستعمال اللهجة العامية ورأى في ذلك إمكانية اِستبدال الفصحى بها حيث أن العامية أسهل عند الإستعمال كونها خالية من الإعراب، كما يرى أوزون أنّ مقابل عدم قدرة الفصحى أداء دورها المطلوب بين أهلها هناك العامية التي تؤدي ذلك الدّور على

[1]- عصام التجاني، محمد إبراهيم، رحمة بنت أحمد بن عثمان "اللهجة العامية في تفسير عبد الله الطيب المجذوب" مجلة الإسلام في آسيا، آسيا: 2011، الجامعة الإسلامية لماليزيا، ع1، ص 781.

أكمل وجه، وذلك إنطلاقا من مفرداتها الكثيرة فنجده يمثل لذلك بسوريا وبمختلف أرجاء الوطن العربي ويقول: «**في الوطن العربي لأي فرد عربي أنّ يفهم الحوار في الأفلام المصرية، علما أنّها تتكلم اللهجة المصرية المحكية البعيدة تماما عن ما يسمونها الفصحى (المعقدة) والسبب هو إنتشار هذه الأفلام القديمة التي ألفت الأذن سماعها وسماع لهجتها فهمها وإستمع بها**»[1]. ما يريد أوزون إيصاله لقارئه أنّ الناس في الوطن العربي يميلون إلى اللهجة العامية ويفضلونها على الفصحى لكونها الأقرب إليهم في حياتهم اليومية فيتعاملون بها ويتابعون الأفلام المتحدثة والناطقة بها، ويصرّح أنّ كل فرد في الوطن العربي بإمكانه فهم الحوارات في الأفلام المصرية التي تعتمد اللهجة العامية، والسبب في ذلك أنّ مثل هذه الأفلام القديمة منتشرة والتي ألفت الأذان سماعها وتعودت على لهجتها فسمعتها وفهمتها.

ثم يذكر الكاتب زيارته للجزائر فيقول: «**كنت في زيارة إلى الجزائر الشقيقة ولم أفهم لهجتهم المحلية في أول وهلة لكن سريعا تمكنت من فهم ثلاثين بالمئة من ألفاظها بعد أنّ ألفت أذني سماعها**»[2]. في كلامه هذا يعترف أوزون أنه في أوّل أيامه عند زيارته للجزائر لم يتمكن من فهم لهجتهم المحلية (لأنّه طبعا ليس من الجزائر) لكن سرعان ما تمكن منْ فهم العديد من مفرداتهم وذلك بفضل الألفة، حيث ألفت أذنه سماعها وتعوّد عليها ففهمها مؤكدا بذلك على أنّ الأمر لا يتطلب أكثر من سماع اللفظة مرتين أو أكثر لإستيعاب المفردة وفهمها، وذلك يعود إلى سلامة وبساطة اللهجة العامية فهي خالية من المعيقات والمعتقدات الكامنة في الفصحى.

إستشهد الكاتب بمثالين تابعين للهجة المحلية الجزائرية معبرا عن حرية صياغتهما بالعامية دون أي تعقيد، فيقول: «**نروح نحوّص، بمعنى أذهب لأتجول، من الفعل خاص،**

[1]– زكريا أوزون، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، ص 16.

[2]–المرجع نفسه، ص 17.

ونروح نحوّت بمعنى أذهب لِاصطياد السمك، والفعل نحوّت من (الحوت) بكل بساطة»[1] من خلال المثالين يبين أوزون بساطة وسهولة اللهجة العامية والفعلان أبسط دليل على ذلك فمن حاص قال نحوّص ومن الحوت قال نحوّت دون أي تعقيد ودون أنّ يخضع لأي وزن صرفي أو قاعدة نحوية، ويؤكد أنّ الفعلين أدّيا ما قصده المتحدث وأمدّاه بالدلالة الكبرى، والقارئ أو السامع سيفهم حتما ما إنّ تسمع أذنه ذلك، فحسبه كل ما نحتاج إليه في حياتنا هو أنّ تألف الأذن اللهجة وليس أنّ تتحدث بلغة متخصصة فلم الفصحى ونحن نتحاور ونفكر ونتدبر ونحلم بالعامية؟

رابعا: تخليص اللغة العربية من الصبغة الدينية.

أ- في نظر السابقين لأوزون:

لطالما ربط أهل اللغة العربية هذه اللغة بالدّين، فجعلوها مقترنة به أتمّ اِقتران وأي محاولة لنقد هذه اللغة يعتبرونها محاولة نقد للقرآن الكريم، لكن هاته النظرة خالفها مختصون قبل أوزون فهم يرون ربط الدين باللغة سبب من أسباب عدم تطور اللغة العربية، مثلها مثل باقي العلوم، لهذا ساهمت هذه الطائفة من المختصين واِجتهدت من أجل توضيح ضرورة تجريد اللغة من الصبغة الدينية، وتحريرها منه، يقول شريف الشوباشي في هذا الموضوع: «**علاقة اللغة بالدين من أخطر القضايا وأكثرها سياسة، وقد أسهمت بعض الأفكار الجاهدة التي تقف بالمرصاد في وجه أي تطور في تصنيف اللغة وعزلها عن مجارات العصر**»[2]، ذلك لأنّ اِقتران الدّين باللغة منعها من التطور ومجاراة العصر بحجة أنّ اللغة العربية لغة القرآن وقداستها من قداسته -حسب رأي أهل اللغة- ولذلك هي ليست كباقي اللغات والمساس بما هو نوع من الكفر، وطبعا هذه القضية لا تحمل أهداف وطبائع دينية أكثر ما تحمل من خلفيات سياسية وقفت ضد تطور اللغة ومنعها من مواكبة العصر.

[1]- زكريا أوزون، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، ص 17، بتصرف.

[2]- شريف الشوباشي، فلتحيا العربية وليسقط سيبويه، ط1، مصر: 2009، مؤسسة هنداوي سي أي سي، ص57.

يزعم ذوي الرأي المحافظ والرافض للمساس باللغة وقواعدها وإعادة النظر فيها أنّها أُنزِلت من السماء وليس للبشر حق في تعديلها فكيف يكون فيما أنزله الله نقص؟ حاشى أنّ يكون الله غير كامل، إلا أنّ قضية فصل الدين عن اللغة قضية ذاع صيتها منذ أزل حيث أدرك العرب منذ بداية ظهور القرآن أنّه ليس من لغتهم وإن كان بالعربية وفي ذلك يقول الشوباشي عن أنس الغفراوي: «**عرضت القرآن على السجع والشعر والنظم والنثر فلم يوافق شيئا من طرائق العرب**»[1]، وما ذلك إلا دليل على كون اللغة العربية أداة لمعجزة القرآن لأنّه أثناء عرضه على السجع والنظم والنثر وغيرها من أساليب العرب لم يتطابق مع أي واحد منها فكيف لهم أنّ يعتقدوا بقداسة هذه اللغة وكونها توقيفية أنزلت من السماء، علاء على ذلك يرفض أصحاب النزعة المنادية بتطوير اللغة وعزلها عن الدّين فكرة أنّ اللغة العربية ثابتة ويطالبون بعدم اِستحضار القرآن الكريم كلما أريد تطوير اللغة فالقرآن مقدس وبريء من أي تحريف أو تعديل أما اللغة فهي مادة طيعة في يد مستعملها فله الحق في تطويرها.

ب- في نظر أوزون:

يرى أوزون أنّ سبب تراجع اللغة العربية هو اِقترانها الوطيد بالقرآن الكريم، فمن الضروري الفصل بينهما فصحيح أنّ القرآن الكريم أنزل باللغة العربية إلا أنّه لم يخضع لقواعد سيبويه، فكيف للمخلوق أنّ يقيد كلام الخالق مصرحا أنّ النحاة قد اِدعوا أنّ القرآن الكريم هو مصدر النّحو العربي، والنحو خلق من أجل فهم ما جاء في القرآن ولحفظه من اللحن والخطأ، لكن رأي أوزون غير رأي هؤلاء، فحسبه لا اِقتران بين الدّين واللّغة العربية فهي وسيلة أنزل بها القرآن الكريم وفقط، ولقد عمد الله اِعتمادها في نزول الرسالة على الرسول (ص) كونه أنزل على قوم الرسول آنذاك وهم سكان شبه الجزيرة العربية، وهي لغتهم التي يتحدثون بها ويفهمونها ويتواصلون بها، وليؤكد الكاتب اِدعاء النحاة على أنّ القرآن الكريم مصدر النحو ومنه اِستقوا قواعده يستشهد ببعض الأمثلة يقول فيها: «**يعرب النحاة**

[1]- شريف الشوباشي، فلتحيا العربية وليسقط سيبويه، ص 60.

"ما" بعد "إذا" زائدة ولهم في ذلك قاعدة ... ألا أدلك على شيء فيه فائدة: "ما" بعد "إذا" زائدة»، ذلك يعني أنّه يمكن اسقاط "ما" بعد "إنّ" في قوله تعالى: ﴿ولاَ يَأَبَ الشهداء إذا ما دَعوا﴾ {البقرة . الآية: 282} إذا نحويا يمكن إسقاط "ما" بعد "إذا" في قوله تعالى: ﴿لكن حاشى أنّ يكون في كلام الله زيادة، فهو الحق﴾[1]. ما قام به أوزون بإسقاطه للقاعدة النحوية العربية على القرآن هو عبارة عن مواجهة غير مباشرة للنحاة وكأنه يقول لهم: إذا كان نحوكم هذا اِستقيتموه من القرآن الكريم كما تدعون فما تعليقكم عن هذه الآية ؟! أولا يعدّ ذلك تحريف لكلامه عزّ وجل ومساس بقداسته؟، ويبين من خلال ذلك أنّ اِدعاء النحاة ذاك ما هو إلا تخريجة منهم لإبقاء النحو على حاله وعدم تطويره وإحداث تغير فيه كما يرى أنّ الإعراب يمس ببعض آيات القرآن الواضحة ذات دلالة واحدة، فهي تغير من معنى الآية حيث أنّ حركة واحدة في آخر الكلمة قد تؤدي بالمعنى الجوهري إلى تأويلات تبعد القارئ عن الدلالة المقصودة.

خامسا: هوية واضع القواعد العربية.

أ- في نظر السابقين لأوزون:

لم يكن أوزون أول من لقي إشكالا مع واضعي القواعد العربية، وليس أول من اِتهمهم بالجناية على تلك القواعد، فقد سبقه إلى ذلك آخرون من بينهم أحمد درويش الذي وجه اِتهاما للنحاة على أساس أنهم من صعّبوا النحو العربي، مقرا أنّه ينبغي إنقاذ النحو من بين أيديهم، فكانت له سلسلة نقدية من المقالات عنونها "إنقاذ اللغة من أيدي النحاة"[2]، يتهم فيها النحاة بتشويه النحو وتعقيده نجده يقول فيه: «**أنا أظن أنّ طريقة النحاة، التي يقدمون بها اللغة العربية إلى المعاصرين بدءا من تلاميذ المدارس حتى كبار المتخصصين. طريقة تحتاج إلى مراجعة جذرية، وليس إلى مجرد تغيير بعض الأمثلة والشواهد كما يحدث عند**

[1]- زكريا أوزون، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، ص 23.

[2]- ينظر: أحمد إبراهيم و درويش محمد، إنقاذ اللغة من أيدي النحاة، ط1. دمشق: 1999، دار الفكر.

بعض المحددين»[1]، يرى أحمد درويش أنّ الصعوبة التي يواجهها متعلمين اللغة العربية بدءا بالتلاميذ إلى الطلبة والمتخصصين لا تكمن في النحو بذاته، إنّما المشكلة في واضعي هذه القواعد، والطريقة التي اِعتمدوها في تأسيسها، وهو يرى ضرورة مراجعة جذرية تنطلق من الأساسيات أي من القواعد في حد ذاتها ولا تقتصر على إحداث تغيير في الشواهد والأمثلة، كما يحدث عند بعض المجددين، نجد أيضا شريف الشوباشي في مقدمته متبني هذه الرؤية والذي له نظرة تنصب في كون النحو بريء تماما من التعقيد إنّما المشكل في واضعيه وليس فيه له كتاب مشهور في ذلك سماه (فلتحيا العربية وليسقط سيبويه)[2] يتهم فيه النحاة بتشويه النحو وتعقيده، فيمثل لذلك سيبويه، مقرا أنّ لهوية واضع النحو العربي تأثير سلبي على القواعد ذاتها ثم يشير إلى اِنتشار العربية خارج الجزيرة، مصرحا بتأثير عوامل خارجية على لغتنا فيقول في ذلك:«**اِرتبطت العربية بالتعريب أي بِانتقال العناصر العرقية العربية وامتزاجها بالشعوب المفتوحة**»[3]. بمعنى أنّ الفتوحات الإسلامية قد جلبت عناصر غير عربية إلى الجزيرة، حيث كان على العناصر المعربة أنّ نؤلف نحوا خاصا بها لتتحدث العربية ولا تلحن فيها، ولقد كان لسيبويه الفارسي دورًا في ذلك فألف نحوا خاصا لأمثاله الفرس والعناصر غير العربية، مقحما النحو في مجاري التعقيد فصعبة على أهله ودفع بهم إلى النفور منه، ومع الوقت أصبح اللّحن والخطأ هما القاعدة بالنسبة لعامة الناس، ويروى عن اِبن قتيبة أنّ أعرابيا دخل السوق فسمع الناس يخطئون في العربية ويلحنون فقال: «**سبحان الله يلحنون ويربحون: ونحن لا نلحن ولا نربح**»[4]، أي أنّ ظاهرة اللّحن والخطأ أصبحت الأصح بحكم أنها الأكثر شيوعا لا وبل أصبحت القاعدة لعامة الناس، وذلك ما أثار اِندهاش اِبن قتيبة حيث أنّهم يربحون في الأسواق رغم لحنهم والفئة التي لا تلحن لا

[1]– أحمد إبراهيم درويش محمد، إنقاذ اللغة من أيدي النحاة، ص 13.

[2]– شريف الشوباشي، فلتحيا العربية وليسقط سيبويه، ص 99.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

تربح، لا وبل حتى العلماء في ذلك الوقت كانوا يلحنون فسار العرب على قواعد المعربين منهم.

ب- في نظر أوزون:

أعلن أوزون معاداته لهوية واضع النحو العربي ممثلا لذلك بسيبويه الفارسي، واضعا إياه موضع الجاني على القواعد العربية، ثائرا على الأوهام التي جنى بها النحاة على النحو، حيث قام سيبويه في نظره بوضع قواعد لأمثاله في ذلك الوقت كي لا يلحنوا في لفظ كلمات اللغة العربية، وما كان له في ذلك إلا التركيز على حركة أواخر الكلمات لتفادي الوقوع في الزلل «**وجاء للأسف من يعيق بعض العرب ليعتمدوا تلك القواعد وليعتبروها قواعد لغتهم وقرآنهم، وأخذوا يعملون العقل في إيجاد تخريجات كما يشدّ كما جاء به سيبويه عوضا عن إعمال العقل في إيجاد البديل المنطقي**»[1]، أي أنّ سيبويه أثناء تأسيسه للقواعد قد وضعها لأمثاله (غير العرب) الذين دخلوا الجزيرة عن طريق الفتوحات الإسلامية، فاِتخذها علماء من بعده كقواعد نهائية للنحو العربي.

كما يقر أوزون أنهم كانوا يجدون تخريجات لكل كلام شذ على ما آل إليه سيبويه عوضا عن إيجاد بديل نافع عنه، فيتساءل كيف لغير المتحدث بلغة أنّ يقنن لها ويؤسس نحوها؟ وفي ذلك يقدم الكاتب أمثلة عن التخريجات النحوية فيقول في نصب الفعل المضارع: «**من المعلوم أنّ أدوات نصب الفعل المضارع هي: أن، لن، كي، إذن (لها شروطها) ويمكن قبول ذلك بشكل مبدئي إلى أنّ نقول أنّ هناك حروفا (أدوات) تنصب بأن المضمرة في (لام التعليل) ما هذه التأويلات الغريبة**»[2] يستغرب أوزون من هذه التخريجة ومن النصب بأداة مضمرة ويضرب مثالا في ذلك يقول فيه: «**لو أخذنا قوله تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكرى لتبين للناس﴾ { النمل. الآية: 44} فإن اللام لام التعليل (لتبين) تنصب الفعل**

[1]- شريف الشوباشي، فلتحيا العربية وليسقط سيبويه، ص 18.

[2]- المرجع نفسه، ص 47.

(تبين) بأن المضمرة جوازا أي (لأن تبين الناس) والسؤال هنا هل يستوي المعنيان السابقان عند الله عز وجل»[1]، هنا مرة أخرى نجد أوزون يسقط القاعدة النحوية على آية من آيات القرآن الذي أقر النحاة أنّه مصدرهم في التأسيس للنحو وكأنّه يحاربهم بسلاحهم، فبنصبهم للفعل المضارع بأنّ المضمرة جوازا يغيرون في قول الله عز وجل وكأنه يقول لهم: بالقرآن نفسه الذي تحتجون به بعدم المساس باللغة العربية وتطويرها فأنتم بها تسيؤون للقرآن ذلك نفسه وتغيرون من معاني آياته فيقول: «**ما هذه التعابير وما هذه المعاني البعيدة القريبة التي نتخيلها لإرضاء النحاة ونبعد بها عن الفهم لموقع الكلمة في الآية الكريمة؟! لماذا لا نعترف أنّ الفعل المضارع في التنزيل قد يكون منصوبا بالرغم من تجره الناصب والجازم ؟**»[2]، وهنا يصرّ أوزون على كون هذه القاعدة تخريجة من طرف النحاة لتبرير ما جاء في القرآن من معاكسة لما جاؤوا به على أساس أنّه النحو، والكاتب يبسط الأمر بقوله أنّ الحقيقة هي أنّ الفعل المضارع في القرآن يكون منصوبا، ومن غير أداة نصب أو جزم وانتهى.

الظاهر هنا أنّ أوزون يطرح أسئلة وأمثلة على نفسه وعلى القارئ يثير فيها الأذهان للاِطلاع على النحو العربي والتأمل في قواعده، فيشير في كلامه إلى مواضع نحوية وأمثلة وشواهد تستدعي إعمال العقل مستشهدا بالقرآن الكريم الذي لطالما اِحتجوا به في تأسيسهم للنّحو، وما مواجهتهم به إلا تحدي لهم فكأنه يقول لهم لقد اغتيلت العربية، لأنّكم بجلتم صنيعا لا يمت لها، وضعه ليس من تأسيس أبنائها، لهذا كل موازينها القواعدية مختلة بما في ذلك تناقضها مع ما هو موجود في الشواهد القرآنية.

[1]– شريف الشوباشي، فلتحيا العربية وليسقط سيبويه، ص 47.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المبحث الثالث: الإِنتقادات الموجهة للرؤية الأوزونية للغة العربية.

لا يخلو أي عمل أكاديمي من النقد ففي هذه الحياة لكل فعل ردة فعل معاكسة له، والأمر عينه بالنسبة للعمل الذي قام به زكريا أوزون والذي جمعه على شكل كتاب سماه (جناية سيبويه) والذي دعى فيه إلى إعادة النظر في القواعد العربية وجعلها مبسطة في متناول الجميع، لأوزون عالمه الخاص به يجرد فيه اللغة من كل شيء قد يعقدها ويصعبها ويجعل المتكلم في هذا العالم سيد الموقف.

لكن ليس الأمر عينه عند الفئة المحافظة التي تحمي اللغة من معترضيها وترفض إحداث أي تغير فيها فكان لهم وجهة نظر ورأي حول ما جاء به أوزون في كتابه، إلا أنّ الإِعتراضات الموجهة له ليست بالكثيرة، ليس لأنّ المؤلِف لم يكن محور إِهتمام العديد من المختصين إنّما لكونه مؤلف جديد، والآن سنقف عند بعض الإِنتقادات، ومنها:

أولا: من ناحية كون اللغة العربية معقدة.

رد نبيل أبو عشمة على أوزون فيما يخص بعض النقاط التي تحدث عنها في كتابه الذي يرى فيه أنّ سيبويه قد جنى على العربية أثناء تأسيسه لقواعدها، يصرح ويقول: «**مهما يكن فإنّ النحو الذي أراد الكاتب نقده، وبعبارة أدقّ هدمه وإطراحه، ليس هو تلك الأصول التبنى عليها النحاة قواعدهم، ولا منهجهم في بناء القاعدة**»[1]، أي أنّ أوزون بنقده للنحو العربي لم ولن يتمكن من هدم تلك الأساسيات النحوية حيث أنّه لم يطلع عليها، وما أراد نقده هو تلك الحالات الشاذة التي ظنّ أنها النحو كله، يضيف أبو عشمة على ذلك ويقول: «**وما هذا الكتاب ليستحق الرد لو نظرنا إلى ظاهره، وهو نقد النحو العربي ممثلا بسيبويه ففيه منْ التفاهات ما يغني عن الرديء لا يساوي حمولته**»[2]، أي المنهج الذي إِعتمده أوزون في كتابه والذي يظهر من خلاله هدفه النبيل–حسب أوزون– ما هو إلا تفاهة فليس له أنّ ينقد

[1]– نبيل أبو عشمة "نظرات في كتاب جناية سيبويه" مجلة التراث العربي، دمشق: 2004، ع 93–94، ص 206.

[2]– المرجع نفسه، ص 207.

النحو العربي، ولا أنّ يمثل لذلك بسيبويه فليس وحده واضع القواعد العربية، ولو نظرنا إلى ما يرمي إليه أوزون لِاكتشفنا أنّ المؤلف يحمل من التراهات ما يغني عن الرديء، فلا جودة فيه ولا خير في مؤلفه، الذي لا يتوقف عن تبرئة نفسه منْ الجناية، والذي يصرح فيه أنّ هدفه تأليفه الإصلاح هو في حين أنّه يرمي وبكل شراسة الإطاحة بالنحو العربي من أساسه.

يرى أوزون أنّ مفهوم الجملة الاِسمية يجب أنّ يشمل المعتقدات والحقائق العلمية الثابتة التي لا تتبدل مثل قولنا: "الله عظيم"، أما قولنا "الطفل سعيد" فلا يجوز تسمية جملة اِسمية لأنّ الزمن فيها متغير «**أيعقل أنه كان سعيدا، وهو سعيد الآن وسيبقى على ذلك الحال من السعادة !**»[1] أي أنّ الزمن هنا متغير فالطفل كان سعيدا ولا شيء يؤكد لزومه السعادة دوما لذلك فإن هذه الجملة تفتقر إلى الدّيمومة، وحسب أوزون فإنّ مصطلح الجملة الاِسمية يستحق إلى إعادة النظر فيه .

يعلق أبو عشمة على ما آل إليه أوزون في هذه المسألة ويقول: «**وهذا الذي انتهى إليه هو من السذاجة، أنه لا يمكن لأحد أي يحكم على تلك الجمل بسردها من حيث زمانه ودلالتها بمعزل عن السياق... ودليل ما توهمه من غياب الزمن في قولنا: "الطفل سعيد" غير صحيح لأنّ زمن الجملة مفهوم لدى المتكلم والسامع**»[2]. أي أنّ ضرورة عامل الزمن في الجملة الاِسمية لاعتبارها جملة اِسمية ما هو إلا اِعتقاد ساذج، لأنّ أثناء الحديث بين المتكلم والسامع حول أمر معين فإنّ السامع حتما سيفهم المقصود بحكم أنّ طرفي الحديث والعملية التواصلية متواجدين في مكان وزمان واحد ويجمعها نفس السياق.

[1]– زكريا أوزون، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، ص 26.

[2]– نبيل أبو عشمة "نظرات في كتاب جناية سيبويه"، ص 209.

ثانيا: من حيث قضية اللاعقلانية في القواعد العربية.

وصف أوزون قواعد اللغة العربية على أنّها لا عقلانية وغير منطقية مرجعا السبب في ذلك إلى كون سيبويه فارسي فلم يفلح في وضع قواعد منطقية لأهل هذه اللغة حيث أنّه هدف من وضعها إلى تمكين غيره ممن ليسوا عربا من اللغة العربية، لكن تلقى من وصفه ذاك اِنتقادا من طرف المختصين الذين لم يتقبلوا إطلاقا فكرته تلك حيث يرون فيها سذاجة واِستهزاءً من بينهم ياسين أبو الهيجاء الذي يرد على هذه المسألة بالضبط والتي ثار عليها فيقول: «**السؤال عن منطقية اللغة لإقامة الحجة عليها لا يخلو من الإجحاف اللغة كالدين تستند إلى شيء من المنطق لكنه لا يقيدها ولا يؤثر على تناولها أو اندثارها فمنطقية الإنجليزية ليست من وراء اِنتشارها في العصر الحديث، وبعد العربية عنْ المنطق ليس سبب تقهقرها**»[1]، أي أنّ في إرجاعه تدهور العربية إلى سبب مفاده بعدها عن المنطق أمر واِحتمال غير ممكن فاِقتران اللغة بالدّين في بعض الشيء ليس بدليل على كونه سبب اِنتشارها كما يزعم أوزون: «**فلما ملك التتر والمغول بالمشرق لم يكونوا على دين الإسلام... فسدت اللغة العربية ولم يبق لها رسم في المماليك... وربما بقيت اللغة العربية بمصر والشام... وأما في المماليك فلم يبق لها أثر حتى إنّ كتب العلوم صارت تكتب باللسان العجمي**»[2]، أي أنّ السبب الحقيقي في اِنتشار اللغة العربية في مناطق دون أخرى هو عدم تمسكها بالدّين الإسلامي وليس بعدها عن المنطق كما قال أوزون، والإبقاء على الإسلام في بعض المناطق دليل على بقاء اللغة العربية، يضيف أبو الهيجاء ويقول: «**ومسألة العقلانية هي المسألة نفسها وربما كان من الحق أن يقول الكاتب أنّ سيبويه لم ينجح في عقلنة اللغة، وهذا السؤال على ما فيه من الغموض فهو لا يخلو من الغلط**

[1]– ياسين أبو الهيجاء "قراءة دلالية في كتاب زكريا أوزون جناية سيبويه" مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن: 2007، جامعة الاسراء، كلية الآداب، ع 73، ص11.

[2]– عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، تح: أحمد الزغبي، ط1. عمان: 2004، دار الأرقم، ص 351.

والجهل، بطبيعة اللغة العربية، ودليل أنّ الرجل لا يعرف سيبويه وكتابه»[1]، ذلك أنّ أبو الهيجاء يعلق على ما آل إليه أوزون من كون القواعد العربية لا عقلانية، وسيبويه لم ينجح في عقلنتها، فيصف قول أوزون بالغلط والجهل لقواعد اللغة التي ينقدها، وإدعاؤه ذلك ما هو إلا دليل على أنّه لا يعرف سيبويه ولا كتابه، وتمثيله به في كتابه ما هو إلا طريق لهدم اللغة بذاتها.

ثالثا: من حيث قضية تجريد اللغة العربية من الصبغة الدينية.

لقيت دعوة أوزون إلى فصل الدّين عن اللغة وجعلها لغة دين وتعبد ردا من قبل نحاة ولغوين من بينهم ملك محمد حسن إسماعيل يقول: «**كلام المؤلف مردود وفيه قدر كبير منْ عدم معرفة بالحضارة الإسلامية فمن أنبأه بأنّ القرآن الكريم في لغته صبغة دينية؟ هل التراث الإسلامي ينظر إلى لغة القرآن على أنّها صبغ دينية؟ الجواب لا فهو يريد أنّ تكون اللغة العربية كاللاتينية متروكة في المتحف هذه فكرة مكرورة قديمة**»[2]، أي في مناداة المؤلف بعزل اللغة العربية عنْ القرآن الكريم إسهام في فنائها، ودعوته تلك دعوة مكرورة قديمة. يقول علي النجدي ناصف: «**هل نريد أن تكون العربية لغة دين ودنيا كما أرادها الله فنقدرها ونحافظ عليها كما فعل الأولون الأصليون، أم نريدها لغة دين وكفى نكون قد تخلصنا فيها من القيود ونضع بها ما نشاء لكن لا ينبغي حينئذ تسميتها بالعربية لأنّها صامدة مع الزمن وفانية مع مروره**»[3]. أي أننا إنّ حاولنا الفصل بين اللغة والدين كأننا فصلنا الروح عن جسدها فيتلاشى الجسد حينما تنقبض الروح، وما ساهم في بقاء العربية ليومنا وحماها منْ أعدائها هو القرآن الكريم، وذلك حفز الأولين على الدفاع عنها وصونها

[1]– ياسين أبو الهيجاء "قراءة دلالية في كتاب زكريا أوزون جناية سيبويه"، ص11.

[2]– ملك محمد حسن إسماعيل "قراءة نقدية في كتاب جناية سيبويه" مجلة العلو الإنسانية والإجتماعية. دمشق: 2019، المجلد 4، ع1، الملحق2، ص95، بتصرف.

[3]– علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، ط1. مصر: 1953، مكتبة نهضة مصر، ص39، بتصرف.

لأنها لغة القرآن التي أنزل بها الله الرسالة السماوية لهم، والحفاظ عليها واجب على المحدثين والمعاصرين حيث أنّها أمانة على الأولين.

رابعا: من ناحية قضية إعادة الاعتبار للهجات.

كانت دعوة أوزون لإعادة الإِعتبار للهجات وتحرير المتحدث من أسوار اللغة العربية الفصحى بمثابة صفعة للعديد من اللغويين والعلماء، حيث ثاروا عليه وعلى ما ذهب إليه في هذه القضية فنقدوه وردّوا عليه، وكان لأبي عشمة نصيب في ذلك، فيرد على أوزون ويقول: «**ولا ريب أنّ اِعتماد اللهجات ليس الأولى... والخوض في هذه المسألة هو من المعاد المكروه، لكن غاب عنه أنّ القواعد لم تكن يوما من الأيام سببا في نشوء اللهجات، فلهجات العربية قديمة، عاشت وترعرعت قبل أنّ تولد القواعد**»[1]، ذلك يعني أنّ اللهجات كانت قبل أنّ تظهر القواعد والخوض في هذه المسألة ما هو إلا مضيعة للوقت، وما يصّر عليه أوزون كون الناس يهربون من القواعد ويؤسسون اللهجات لأنّها تمدهم بالحرية في الإِستعمال اِدعاء وزعم لا أساس منه ولا صحة له، لأنّ القواعد لم تكن أبدا سببا في نشوء اللهجات فهي كانت وترعرعت قبل ظهور القواعد، فإذن ما ذلك إلا رغبة في هدم الفصحى والقضاء عليها على حسب العامية «**وقد اختلفت أراء أصحاب التوجه العامي فأشدها تطرفا من يدعو إلى إطلاق رصاص الرحمة على جسد العربية الفصحى... كي تسريح وتريح، ويدعو لأن نحل اللغات العامية محلها، ويصفها بأنّها أصل معطوبَ**»[2]، ذلك أنّ الدعوة إلى العامية وتأثيرها على الفصحى ليست واحدة، بل ظهرت العديد من الدعوات المنادية بذلك لكن أشدها شراسة وخبثا هي تلك التي تدعو وترمي إلى اِستبدال الفصحى بالعامية، وأنّ تحل محلها في جل المقامات والمناسبات تحججا بأنّها أصبحت أكثر اِستعمالا والأسهل

[1]– نبيل أبو عشمة "نظرات في كتاب جناية سيبويه"، ص 94.

[2]– ابن تنباك مرزوق، اللغة العربية في القرنة الحادي والعشرين في المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية، الواقع التحديات واِستشراق المستقبل، مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي الثالث والعشرين، المحاضرة الثانية، يوم 29-01-2014، على الساعة التاسعة صباحا، ص 6.

تداولا في أيامنا ولم يبق للفصحى قيمة أمام العامية، هذا بالضبط ما ينطوي عليه فكر أوزون:« **ولو تركنا اِنحراف هذه الفكرة واِستخفاف صاحبها بالقارئ وبعده عن الاِنتماء إلى الحضارة والتراث العربي الإسلامي لوجدناه يهدف بما لا يعرف، فكيف ساغ له أنّ يوازن بين اللهجات العربية التي هي لحمة العربية الفصيحة ومدارها**»[1] أي أنّ أوزون بدعوته إلى العامية وإعادة الاِعتبار للهجات اِنطلق من مبدأ وهو أنّ اللهجات مهمشة، ولم يعد لها أثر للطغيان على الفصحى، وبذلك تأسيس المتعلمين بين أسوارها وقضبانها.

خامسا: من ناحية قضية هوية واضعي قواعد العربية.

أشار أوزون في كتابه إلى أسباب عدم تطور اللغة العربية وجمودها وعدم مواكبتها للعصر، من بينها كون واضعي القواعد العربية من هوية وأصل غير عربي ومثل لذلك بسيبويه الفارسي، حيث ثار وغضب أوزون على كونه أحد واضعي النحو العربي فيقول: «**إن سيبويه لم ينجح في عقلنة اللغة... والسبب ببساطة يعود إلى أنّ سيبويه كونه فارسي الأصل قام بوضع قواعد لأمثاله**»[2] أي أنّ سيبويه كونه غير عربي قام بوضع قواعد لغيره من غير العرب ليتمكنوا من التحدث باللغة العربية وفهمهما، ولم يضع العرب – أصحاب اللغة وأهلها– في الصورة وبذلك لم ينجح في عقلنة تلك القواعد وصعبّها على أهلها، لأنّ العرب أهل اللغة العربية وهي لغتهم الأم لا حاجة لهم لتقنينها فهم على دراية بها « **وعلى ركاكة هذا الأسلوب... فإنّ هذا الرجل لا يعرفا سيبويه، صاغ قواعده على حين غفلة منْ أهلها وأنّه كان يعلّم العربية لغير الناطقين بها، فلمن عشرات الشواهد التي بين دفتيّ الكتاب، ألم يقرأ تعليق عبد السلام هارون**»[3] في «**فهارس الأعلام أنّه لم يورد اِسم الخليل بن أحمد لكثرة وروده المفرط**»[4]، أي أنّ سيبويه عند تأسيسه لقواعد العربية لم يكن

[1]– عثمان أبو الفتح ابن جني، الخصائص، ج2، تح: محمد علي، ط3، القاهرة: 1987، ص 17.

[2]– زكريا أوزون، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، ص 18.

[3]– ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، تح: عبد السلام محمد هارون، ط1. بيروت: 1898، دار الكتب العلمية.

[4]– عبد الرحمن محمد بن خلدون، مقدمة، ج1، تح: عبد الله الدرويش، ط1. دار يعرب، ص 18.

وحده بل كان معه نحوين آخرين نقل عنهم الكلام واِستنبط من ألفاظهم وتراكيبهم القواعد. وما الشواهد الكثيرة الواردة بين دفتي الكتاب إلا دليل على كون سيبويه قد أسس النحو بمشاركة مع النحويين العرب، ولم يقم بذلك لوحده فلا حاجة لِاتهام سيبويه بالنقل، وإنّ وقوع سيبويه في زلل أثناء ذلك لا يعني عدم كفاءته في النحو، فحتى العرب يخطئون أحيانا عند النطق بالكلمات فما بالك بغير العرب «**فلا يوجد عربي واحد من الشرق أو الغرب بتعامل بالفصحى بتلقائية وفي ممارسته لها في حياته اليومية فمن يتحدث الفصحى يتكلف ما هو ليس في طبيعته ويبذل مجهودا للتعبير عن نفسه وكثيرا ما كان يخطئ في كل جملة ينطقها**»[1]، أي أنّ العرب كانوا يخطئون في النطق أثناء حديثهم فما بالك بغيرهم من غير الناطقين باللغة العربية، وهذا دليل على أنّ سيبويه وضع القواعد لأهل العربية ليتقنوا لغتهم ويحسنوا نطقها، أما اِدعاء أوزون أنّ سيبويه كان يهدف إلى تمكين غيره من غير العرب من العربية فهو اِدعاء باطل، علاء على أنّ سيبويه ليس وحده مؤسس النحو العربي ولو كان على خطأ لصّوبه أحد النحاة العرب.

[1]– شريف الشوباشي، فلتحيا العربية وليسقط سيبويه، ص 84.

الفصل الثاني

الصنيع الإجرائي، النحو المرفوض والنحو البديل في كتاب (جناية سيبويه)

المبحث الأوّل: التيسير النّحوي والتجديد النحوي، المفاهيم والمساعي.

عرف الميدان اللّغوي النحوي في العصر الحديث اِجتهادًا وحركة، حيث ظهرت محاولات ودراسات عدة قصد تطويره، معتمدة في ذلك على مصطلحات ومفاهيم تدلّ على مسعى المحاولات ذاتها التي قام بها مختصون في المجال، من بينها مصطلحي التيسير والتجديد اللذين داع صيتها في السّاحة النحوية.

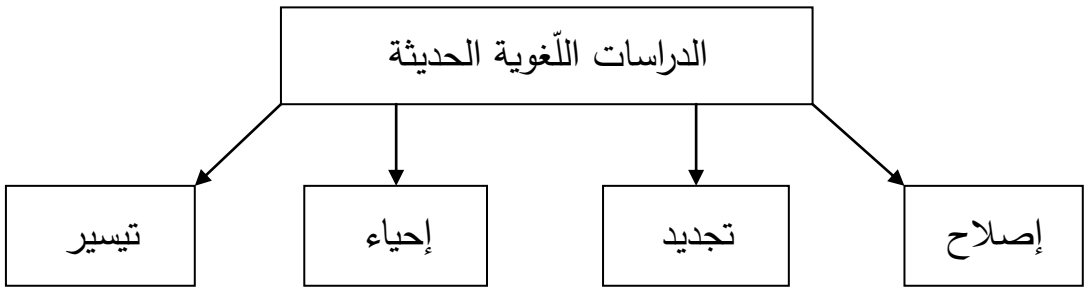

أولا: المفاهيم.

1- التيسير النّحوي:

أ- لغة:

جاء في لسان العرب «**يَسَرَ: اليُسر واللين، الإنقياد، يكون ذلك للإنسان والفرس، وقد يَسَرَ ويَيْسُرُ وياسره: لاينه، ياسره أي ساهله وفي الحديث: إنّ هذا الدين يسر**»[1].

واليسر ضد العسر، اليسر هو السهولة، واللين حسب ما ورد في لسان العرب، وكل ما كان ضدّ العسر فهو يسر.

ب- اِصطلاحا:

يختلف معنى التيسير عند أهل العلم بالنحو عنْ ذلك الذي قدمه أهل اللّغة من أصحاب المعاجم، حيث يرى بعضهم أنّه الإِختصار، فاِعتبروه اِختصارًا وأخذوه منهجا للتأليف وهذا ما آل إليه القدامى، حيث قال في ذلك خلف الأحمر: «**لما رأيت النحويين**

[1]- جمال الدين الأنصاري اِبن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، ط1، القاهرة: 1708، دار المعارف، ص 49، 57، مادة (يَسَرَ).

وأصحاب العربية أجمعين قد اِستعملوا التطويل وكثرة العلل، وأعقلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر ... فَأمعنت النَظر في كتاب أؤلفه وأجمع فيه الأصول والأدوات ليسْتغني به المتعلم عن التطويل فعملت هذه الأوراق»[1].

أي أنّ المؤلف ألف كتابا اِعتمد فيه الاِختصار مُقتصرا على ما يحتاجه المتعلم وما يثبت في ذهنه بعيدا عن التطويل، فجمع الأصول والأدوات، وعمله هذا هو التيسير، فهذا ما اِستنتجه عن أصحاب اللّغة الذين جعلوا التيسير هو الاِختصار والبعد عن التطويل، كذلك ذهب شوقي ضيف إلى نفس رأي خلف تقريبا، ولعل التيسير هو: «**إعادة تنسيق أبواب النحو وإلغاء بعضها ووضع تعريفات دقيقة لأبوابه العسيرة**»[2]. إنّ التيسير في نظر شوقي ضيف يشمل إعادة تبويب النحو بطريقة سهلة منسقة، كذلك الاِستغناء عن بعضها وإعادة وضع تعريفات لها وللأبواب الصعبة منه، وذلك بتقديم تعريفات أيسر وأسهل وأكثر بساطة.

لكن الرؤية ليست عينها بالنسبة للمحدثين فلهم مفهوم آخر للتيسير فهو: «**يهدف إلى تقريب مادة النحو العربي إلى المتعلمين، وذلك من خلال تقديم النحو على صورة أبسط مما هي في السابق**»[3]. فمفهوم التيسير هنا منصب في محاولة تقريب القاعدة النحوية وتبسيطها قدر المستطاع في ذهن المتعلم، حيث يتمكن منْ اِستيعابها في أقصر وقت ممكن دون وقوعه في متاهات وتساؤلات تبعدهُ عن القاعدة.

إنّ التيسير حسب مفهوم المحدثين لا يقتصر على اِختصار النحو بالإبقاء على بعضه والاِستغناء عن بعضه الآخر وحذفه، إنّما هو «**عرض جديد لموضوعات النحو، ما ييسر للناشئين أخذها واِستيعابها وتمثلها، ولهذا يكون التيسير في هذا ما لم يسبقه**

---

[1]– خلف بن حيان الأحمر، مقدمة في النحو، تح: عز الدين التنوفي، ط1. مصر: 1937، مؤسسة هنداوي، ص 33–34، بتصرف.

[2]– شوقي ضيف، تجديد النحو، ط1. مصر: د.ت، دار المعارف، ص 11.

[3]– أكلي سوريس، حركة تيسير تعليم النحو العربي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في النحو، المشرف: صالح بلعيد. الجزائر: 2012، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 32.

إصلاح شامل لمنهج هذا الدّرس وموضوعاته أصولا ومسائلا»[1]. إنّ التيسير حسب المخزومي تناولٌ للموضوعات النحوية بما يتناسب والعصر وفق ما يتماشى مع عقول المتعلمين وأعمارهم، فهو إصلاح شامل لمنهج الدّرس اللّغوي النحوي بوسائله وموضوعاته ومقرراته، ذلك بهدف توصيل القاعدة لذهن المتعلّم وترسيخها فيه حتى يستوعبها ويستثمرها في وضعيات تعليمية وفق مشكلات دالة، ولا يهم في ذلك أمر طول الأبواب النحوية أو قصرها.

2- التجديد النحوي:

أ- لغة:

للتجديد كمصطلح، تعريف لغوي مفاده: «**الجدة، نقيض البلى، شيء جديد، والجمع أجدّه، وجددٌ، تجديد الشيء: أي صار جديدا، وأجدّه صّيره جديدا، وحوّله إلى جديد والجديد ما لا عهد لك به، ولذلك وُصف الموت بالجديد**»[2]. أي أنّ التجديد هو الجدّة والإتيان بشيء غير كائن قبلا، وكل أمر غير موجود قبلا هو عبارة عن جديد والإتيان به هو التجديد فوُصفت الموت بالجديدة لأنّها لم تكن قبلا.

وفي معجم المصباح المنير: «**يجدّ بالكسرة فهو جديد، وهو خلاف القديم، وجدّ فلان الأمر، واِستجدّه إذا أحدثه**»[3]، تُجمع هذه التعاريف اللّغوية لمصطلح التجديد على كونه ذلك الأمر الطارئ المحدث.

---

[1]- مهدي بن محمد صالح بن حسن المخزومي في النحو العربي، نقد وتوجيه، ط2. بيروت: 1986، دار الرائد العربي، ص 15.

[2]- جمال الدين الأنصاري اِبن منظور، لسان العرب، ص 563، مادة (جدَدَ).

[3]- أحمد بن محمد بن علي الغيومي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تح: عبد العظيم الشاوي، ط2. مصر: 2008، دار المعارف، ص 63، مادة (جدد).

ب- اِصطلاحا:

لتحصيل معطيات عن التعريفات الاِصطلاحية لمصطلح التجديد اِعتمدنا على تعريف قائم على كون التجديد: «**نتيجة لدراسة الآراء والأفكار وأخذ الصّالح المفيد مع إضافة رؤى أخرى عليها، فيتولد من ذلك فكر نيّر تسترشد به الأمّة في مسيرتها**»[1]. أي أنّه عملية إصلاحية لأفكار وآراء يتم الإبقاء فيها على الصالح، والمفيد وكذا تطويرها وإضافة لمسات للتحصل على نتائج تخدم الأمة، والتجديد اِنتقال من شيء كائن إلى شيء حديث لم يكن، وما نراه في النحو العربي من تغيرات ومحاولات لإعادة النظر في أبوابه وخلق وضعيات جديدة لتسهيل الدّرس النحوي وتيسيره لمتعلمه ومُعلمه عبارة عن تجديد «**فالاِنتقال بالعربية من مرحلة (الكيف) التراثية التي دامت ألف عام، إلى مرحلة (لماذا) الحديثة إنّما هو مكسب (لغوي إنساني) بمقدار ما هو مكسب (لغوي – عربي) وأنه يحق أن يكرّس له جيل كامل من فقهاء اللّغة العربية وعلمائها**»[2]. أي أنّ ما كان يهتم به العلماء قديما اِنصب كله حول كيفية وضع القواعد لا كيفية إيصالها للمتعلم، أما السؤال: ما الهدف من القواعد؟ ولماذا هي كائنة؟ فلم يحظ بالقدر المستحق من الاِهتمام، لكن في العصر الحديث تنبه الدّارسون إلى ضرورة رسم الهدف من القواعد تلك، فظهرت دراسات ومحاولات نادت بتطويره لأنّ الهدف في المقام ذاك قد طغى على الطريقة، حيث أنّ المادة هي الأجدر بالدراسة أولا.

ونظرا لما يواجهه المتعلمون والمعلمون من صعوبات في فهم القواعد العربية وتدريسها تفطنوا إلى ضرورة تحديد النحو وإعادة النظر في بعض قضاياه ليظهر ذلك على شكل كتب ألّفها مختصون في هذا الغرض النبيل (تجديد النحو) ليكتمل معنى التجديد في تلك النزعة التي تدرس الأساليب الجديدة في النحو العربي بإعادة بنائه وصياغته بطرق تواكب العصر

[1]- الشعيب د. خالد عبد الله، "ضرورة التجديد وضوابطه في الفكر الإسلامي"، المؤتمر الثالث عشر لتجديد الفكر الإسلامي، 2001، بحث منشور على موقع: http :www.Alzhar.orglconf.openberning.com يوم 2020/11/02، ساعة 12:37.

[2]- حسن عباس، حروف المعاني بين الأصالة والحداثة، ط1. دمشق: 2000، دار الأمل، ص 159.

وتتماشى وعقول المتعلمين وأعمارهم، فهو اِنتقال من مرحلة الكيف إلى مرحلة الغاية والهدف.

- الفرق بين التجديد والتيسير:

ثمة فرق واسع بين مصطلحي التيسير والتجديد وبالأخص من حيث الموضوع «**فموضوع التجديد أشمل من موضوع التسيير لكون هذا الأخير يتناول المادة اللّغوية نفسها عكس التجديد، فينصرف إلى المادة والطريقة معًا**»[1]. أي أنّ موضوع التيسير يدعو للتعديل، والحذف، والإيجاز والشرح، والتقريب وغيرها قصد تسهيل تعليمية النحو، أمّا التجديد فهو ذلك الإصلاح الذي يطرأ على المناهج النحوية والإتيان بنحو جديد دون الاِقتباس والأخذ من النحو القديم التراثي، وما قام به اِبن مضاء في كتابه (الرد على النحاة)، حقا يمكن إطلاق مصطلح التجديد عليه، فهو مسّ وغيّر المادة لا الطريقة التي تعرض بها المادة، ألغى الحركة الإعرابية وأسقط العلل الثواني والثوالث، كما ثار على العامل النحوي، فكان ذلك تجديدا منه حيث أنّه أتي بأشياء لا عهد للنحاة بها، بحكم أنّ التجديد يعني الإتيان بشيء لا عهد لك به، فما قام به هو عبارة عن تجديد في النحو.

أما ما جاء به إبراهيم مصطفى من إعادة لتبويب النحو العربي وجمع القواعد المتقاربة المادة في أبواب متتالية ومختصرة، فهو من بوادر التيسير لأنّ المؤلف مس طريقة عرض المادة لا المادة ذاتها وهنا يتضح الفرق بين التيسير والتجديد.

ثانيا: المساعي:

1- المسعى التيسيري:

ما لا شك فيه أنّ النحو العربي قد حُظي باِهتمام العديد من العلماء والمختصين منذ القدم، فكان لكل منهم منهجه وطريقته في ذلك، فمنهم من درس النحو بقواعده فبسطها وسهلها لمتعلّمها، ومنهم من تجاوزها إلى الإتيان ببديل لها فتخلى عن المعقد منه.

[1]- سامي علي جبار المنصوري، لغة التدريس النحوي الحديث، دط، العراق: 2020، دار الكتب العلمية، ص 83.

نظرا لكثرة الدرّاسات في هذا المجال سنكتفي بعرض بعض الجهود المبذولة في سبيل تيسير النحو العربي، جهود وضع القدامى والمحدثون بصمتهم عليها:

أ- القدامى:

اِهتم الباحثون القدامى بالنحو العربي، فبحثوا فيه محاولين تبسيطه وجعله في متناول متعلميه، وسوف نعرض مثالين لهذه الدّراسات:

- اللّمع في العربية لِابن جني:

يعد أبو الفتح عثمان اِبن جني من بين الأعلام الذين برزوا في ساحة الدّراسات النحوية قديما، فاِشتغل على النحو العربي وسعى إلى تبسيطه ليظهر ذلك على شكل كتاب جمع فيه الصرف والنحو معًا، معتمدًا في ذلك التوضيح، والاِختصار، والبعد عن التطويل. فألَمَّ بكل قواعد النحو والصرف التي يقوم عليها اللّغة العربية، فأعاد تبويب قواعدها باِنتظام وبطريقة تمكن المتعلم من فهمها واِستيعابها بسهولة.

تحدث في مستهل كتابه عن الكلام فقال: «**الكلام كله ثلاثة أضرب: اِسم وفعل وحرف**»[1]. ثم يشرح معانيها مفصلاً إياها فيقول في الاِسم: «**ما حُسن فيه حرف من حروف الجر أو عبارة عنْ شخص، حرف الجر نحو قولك: من زيد وإلى عمرو، وكونه عبارة عن شخص نحو قولك: هذا رجل وهذه اِمرأة**»[2]. لقد ذكر المؤلف أضرب الكلام في اللّغة العربية بعد ما قال أنّ الكلام في هذه الأخيرة، إما حرف أو فعل أو اِسم لا غير ذلك، وبعدها شرح الاِسم مُقدمًا أمثلة عن شروحه قصد توضيحها أكثر وتقريبها لذهن السامع، وذلك كان من باب التيسير لديه، بعدها تناول المبني والمعرب، فجمعهما في باب واحد ممثلا لكل منهما بأمثلة توضيحية، وبعدها خص الباب الثالث بالأسماء مُدرجا تحته المبتدأ، والخبر، والفاعل (المرفوعات) وذلك لاِشتراكها في الحالة الإعرابية (المرفوعية)، ثم تناول كان وأخواتها

[1]- عثمان أبو فتح اِبن جني، اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، ط1. عمان: 1988، دار مجدلاوي للنشر، ص 10.

[2]- المرجع نفسه، ص 15.

بالتفصيل دون إهمال إن وأخواتها طبعًا، ومن معالم التيسير في كتابه أنّه جعل النواسخ في أبواب متتالية رغم تفرقته لها، ذلك ليتمكن المتعلم من فهم الفرق الواضح بينهما من حيث الإعراب. وأخيرا تطرق المؤلف في كتابه إلى مواضيع أخرى، فجمع المتداخلة منها في باب واحد ليُسهل على المتعلم فهم العلاقة بينهما منها: لا النافية للجنس، حروف الجر، وحرف العطف، وفي باب آخر يتحدث عنْ التوابع فيجمعها في نفس الباب بحكم أنّها مكملات للجمع[*].

- الجمل في النحو للزجّاجي:

هو مؤلَف في النحو لصاحبه أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، هدف فيه إلى تيسير النحو العربي وتبسيطه عامدًا في مقدمته الإشارة إلى أقسام الكلام الثلاثة (إسم، فعل، حرف) شارحا معانيها، ممثلا إياها بأمثلة توضح كل قسم منها، بعدها خص بابا لإعراب الأسماء والأفعال، ثم تلاه بباب سماه "**باب معرفة علامات الإعراب**" تحدث فيه عن العلامات الإعرابية ويقول في الرفع «**والواو علامة الرفع في خمسة أسماء مُعتلة مُضاعفة وهي: أخوك، وأبوك، وحموك، وفوك، وذو**»[1] أي أنّ في اللّغة العربية إذا تحدثنا عن الرفع فإنّ الواو علامة رفع بالنسبة لأسماء خمسة ذكرها وهي الأسماء الممنوعة من الصرف، ثم جمع المؤلف الفاعل والمفعول به في باب واحد تحدث فيه عن كل واحد منهما، فذكر محلهما من الإعراب مُشيرا إلى أن الفاعل على الدوام يوقع الفعل على المفعول به لذلك سمي المفعول به كذلك (يقع عليه الفعل، فُعل به)، بعدها عنون بابا فسماه "**باب ما يتبع الإسم في إعرابه**" باب لا يخف عن قارئه ما سيكون متنه، فمن الوهلة الأولى سيتضح له أنّ متن الباب سيحوي التوابع.

[*]- ينظر: اللّمع في العربية لإبن جني.

[1]- عبد الرحمن أبو القاسم الزجاجي، الجمل في النحو من النحو والصرف، الجمل على النحو، دط. الأردن: دت، دار الأمل، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ص 62.

ب- المحدثون:

لم يشغل الدّرس النحوي اِهتمام القدامى فحسب ولم تقتصر الدراسات والاِجتهادات عليهم، بل كان للمحدثين نصيب من ذلك، حيث نادوا بتيسير النحو وتبسيطه مشتغلين على تسهيل العسير منه ومن بين هذه الجهود المحدثة نذكر:

- إحياء النحو لإبراهيم مصطفى:

يعد إبراهيم مصطفى من رواد التيسير في النحو ويظهر ذلك من خلال كتابه الذي ألفه عام 1937 في سبيل تبسيط النحو وتسهيله، مصرحًا عن الهدف من تأليفه للكتاب يقول: «**كان سبيل النحو موحشا شاقا، وكان الإيغال فيه ينقض قواي نقضا، ويزيدني من التغلب في هذه الدنيا حرمانا لكن أملا كان يرجيني، أطمح أنّ أغير منهج النحو للّغة العربية وأنّ أبدل للمتعلمين من النحو أصولا سهلة تقربهم من اللغة وتمكنهم من أساليبها**»[1]. أي أنّ المؤلف تحسر على حال النحو الذي كان عليه وآلمه ذلك، وطمح أنّ يغير منهج النحو العربي ويبسط للمتعلم فيه أصوله، فيقربها له، ويمكنه من اللغة وأساليبها فيجعل النحو في قلوب المتعلمين لا في عقولهم، فحسبهم يميلوا إليه بعد أنّ أعرضوا عنه.

إنّ أوّل نقطة أحدث فيها المؤلف تبسيطا هي الإعراب حيث أنّ «**علامات الإعراب يجب أن تُدرس على أنها دوال على معانٍ وأن نبحث في ثنايا الكلام على كل ما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أنّ هذه الحركات تختلف بِاختلاف موضع الكلمة من الجملة، وصلتها بما معها من الكلمات فأحرى أنّ تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام**»[2]. ذلك يعني أنّ النحاة في تحديدهم للحركة الإعرابية للكلمة ركزوا على حركة آخرها للدلالة عليها ومحلها من الإعراب، لكن الأصح أنّ يركزوا على المعنى والدلالة التي تقدمها

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط1. مصر: 1937، مؤسسة هنداوي للنشر المقدمة، ص أ.

[2]- المرجع نفسه، ص 12.

الحركة الإعرابية التي يحملها الحرف الأخير من الكلمة كذلك صلتها بما يجاورها من كلمات ووحدات لغوية دالة على دوال ومعاني مساهمة في ربط الكلام.

لقد رفض المؤلِف الحركات الإعرابية الفرعية مقرًا بأن علامات الإعراب هي العلامات الجوهرية فقط (فتحة، ضمة، كسرة) لا غير ذلك، فهو يصرّ على إعراب الأسماء الخمسة كباقي الكلمات لا بالواو بدل الضمة ولا بالياء بدل الفتحة والكسرة، والأمر عينه في جمع المذكر السالم فالرفع بالضمة والواو وإشباعًا والكسرة علامة الجر والياء إشباعًا.

ومن باب التيسير لدى مصطفى إبراهيم أنّه أعاد تبويب النحو على أساس أنّ الحركات دالة على معاني معينة في التراكيب، وليست من تأثير عامل نحوي، وفي ذلك إعتمد على ثلاثة أبواب فقط وهي: باب الإسناد (الضمة) باب الإضافة (الكسرة)، وباب الفتحة التي أبقاها على حالها فلم يعتبرها حركة إعراب.

2- المسعى التجديدي.

كثرت المحاولات في سبيل تطوير النحو العربي وجعله يواكب العصر، وكذا تمكين متعلمين منه ومن إستيعابه، فيتعدون بذلك النظري منه إلى التطبيقي مبقين على البسيط والسهل منه مغيرين ومجددين في صعبه ومعقده، فكان للقدامى والمحدثين نصيبٌ في ذلك.

أ- القدامى:

إهتم العلماء القدامى بالنحو العربي وتطويره سالكين في ذلك مناهج متعددة ومتنوعة من بينهم نذكر:

- إبن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة):

ذاع صيت الدراسة التي قام بها إبن مضاء القرطبي في ساحة الأعمال والأبحاث اللّغوية، وذلك لما لقاه كتابه الذي سماه (الرد على النحاة) من إستقبال لدى جمهور القراء ومُحبي النحو، مثيرا به ثورة وسط النحاة.

يعد اِبن مضاء صاحب أبرز دعوة لإصلاح النحو وتجديده في القرن السادس الهجري، عنى بالنحو ودرسه مُلما بمصادر كثيرة فيه، هادفا إلى تبسيطه وتجريده من الأوهام والشوائب التي تعتريه، والتي تصعب على المتعلم فهمه واِستيعابه، يقول صاحب الكتاب مصرحا بهدف تأليفه له: «**قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه**»[1]. إن الهدف من تأليفه للكتاب هو التجديد أي أنه منْ خلال كتابه سوف يسلط الضوء على مكامن النقص في النحو العربي والتي غفل عنها النحاة بعدها يشرع اِبن مضاء في عملية التجديد النحوي منطلقا من رفضه للعامل النحوي رفضا قطعيا، مصرا على إلغائه، ذلك لأنّ وجوده في أي ظاهرة إعرابية يلزم المتعلم اللجوء إلى التقدير والتأويل أثناء الإعراب، واللذان لا وجوب لهما في العملية الإعرابية، وهي من عمل العقل فحسب، يقول: «**ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رُفع، فيقال: لأنّه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول: ولمَ رفع الفاعل فالصواب أنّ يقال له، كذا نطقت به العرب أثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر**»[2]. أي أنّ العامل ها هنا حكم على معنى الكلمة فكون زيد وقع بعد الفعل جعل منه فاعلا (حسب كلام العرب)، لأنّ الكلام، المتواتر لديهم قائم على كون الاِسم بعد الفعل فاعلا مرفوعًا، وبحكم أن زيدا جاء مرفوع الأخير، فهو فاعل حتى وإنّ لم يكن كذلك فرضًا، ولهذا السبب فإنّ العامل النحوي في اللغة العربية يجب أنّ يحذف وكذلك يحذف العلل الثواني والثوالث، وذلك دليل على أنّ في النحو العربي ما يستحق حقًا التغيير.

[1]– أحمد بن عبد الرحمان بن محمد اِبن عمير اللّخمي، اِبن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: اِبراهيم البنا، ط1. مصر: 1979، دار الاعتصام، ص 85.

[2]– المرجع نفسه، ص 101–104.

ب- المحدثون:

لا يقل اللّغويون المحدثون حنكة وذكاءً عن القدامى في مجال اللّغة والنحو، إنّما بحثوا واِجتهدوا في سبيل تجديد النحو فظهرت دراسات جديرة بالذكر أشهرها:

- مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه):

مهدي المخزومي لغوي درس النحو محاولا تطويره ألف كتابين مشهورين في مجال النحو، اِتسما بالوضوح وبساطة المنهج في إقامة قواعد نحوية بعيدة عن التعقيد مقدما للنحو طابعًا تطبيقيًا مجردًا إياه من كل ما يعيق على الطالب فهم الدرس النحوي سماهما: (في النحو العربي قواعد وتطبيق) و(في النحو العربي نقد وتوجيه) والأخير هذا هو محور الحديث في هذا المقام.

وجه المخزومي اِنتقادات للنحو العربي، حين ظهوره مشيرا إلى النقائص التي تعتريه مقرا بضرورة تطوير الدرس النحوي، وذلك بدءًا بتطوير اللّغة ذاتها: «**فالنحو عارضة لغوية تخضع له اللّغة من عوامل الحياة والتطور، فالنحو متطور أبدا لأنّ اللّغة متطورة أبدا، والنحو هو الذي يجري وراء اللّغة بتتبع مسيراتها وبفقه أساليبها، ووظيفة النحوي أنّ يسجل لنا ملاحظاته ونتائج اِختباراته في صورة أصول وقواعد أملتها عليه طبيعته هذه اللّغة**»[1] ذلك يعني أنّ تطور النحو من تطور اللّغة، فبما أنّ اللّغة متطورة فحتما سيكون النحو متطورً، فهو قلبها النابض واليافع، ولا شك أنّ لكل عصر مفرداته وتراكيبه، فالمخزومي يرى أنّ التجديد غير مقتصر على حذف التعليقات والشروح ولا على الإِختصار كما يرى القدامى، إنّما هو إعادة عرض للقضايا النحوية بالإبقاء على الأساسيات وحذف ما لا حاجة له إطلاقا ومن مظاهر التجديد عنده عزله للنحو عن الفلسفة، وكذلك تجريده من العامل، فيجعل الإعراب تحت تصرف المتكلم، ويخوّله الحق في الرفع والجر والنصب وحتى الإسكان إذ «**ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج النحو للغة من اللّغات أن يفرض**

[1]- مهدي بن محمد صالح بن حسن المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 19، بتصرف.

على المتكلمين قاعدة أو يخطئ لهم أسلوب لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية لا تتعدى بذلك الحال»[1]. ذلك يعني أنّ المتحدث وحده له الحق في الرفع والجر والنصب، حيث أنّه صاحب الكلام وله الحرية التامة في التصرف فيه فهو في المرتبة الأولى من العملية التواصلية أثناء تحدثه.

تتواصل محاولات التطوير والتجديد النحويين عند المخزومي حيث فضل اِستبدال بعض المصطلحات في النحو وتسميتها بتسميات مغايرة.

فهو يرى أنّ من الأصوب تسمية الحرف بالأداة لأنّ الأداة تضاف إلى اِسم أو فعل لا تكون لوحدها والحرف كذلك، كما فضل تسمية الجر بالخفض لأن الجر عبارة عن كسر قوي بينما الخفض كسر خفيف في الحركة، كما فضل المخزومي كذلك تسمية اِسم الفاعل بالفعل الدائم لأنّ الأصل فيه، عبارة عن فعل لا اِسم وفي الاِسم ما يدل على الفعل بأكمله فمثلا كلمة قائد عبارة عن اِسم فاعل يدل على أنّ الشخص يقود (حسب نحاة) لكن حسب المخزومي فإنّ القيادة مذكورة في الشخص لكن الوقت والمدة غير مذكورين ذلك يعني أنّ الشخص يقود لحد الآن ولم يعلن عن توقفه فإذن فعل القيادة دائم فيه ولذلك فعل دائم بدل اِسم الفاعل[*].

[1]– مهدي بن محمد صالح بن حسن المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 19.

[*]– ينظر: المرجع نفسه.

المبحث الثاني: التيسير والتجديد النحويين في كتاب أوزون.

لم يتخذ أوزون موقف المعجب بالنحو والراغب في تبسيطه وتيسير الصعب منه إنما رفض النحو ولم يقتنع به إطلاقا، ولقد فضل اِستبداله وتغييره من جذوره، وحتى الاِستغناء عنه وذلك ظاهر في كتابه، ودليل ذلك عدم اِشتماله على أية محاولة تيسيرية في مجال النحو، فمقامه مقام ذلك الشخص الذي تقدم له كعكة، فيرفضها ذلك لأنها لم تعجبه، فلو اِقتنع بها ولو قليلا لا حاول إحداث تغيير طفيف عليها قصد جعلها أفضل وألذ، كذلك أوزون لم يقتنع بالنحو فرفضه ولم يحاول أبدا تسهليه، فلو وجده صعبا ليسر فيه إنّما هو يفضل رفضه والتخلي عنه. مقابل ذلك يسّر أوزون في بعض القضايا الصرفية والمعجمية، وسنعرض على سبيل المثال الاِشتقاق والتعريب اللذان نادى بالاِستغناء عنهما.

أولا: التيسير.

1- إلغاء الاِشتقاق:

يرى أوزون أنّ الاِشتقاق اللّغوي أحد الأسباب التي أدت إلى تدهور اللّغة العربية وسببت في تراجعها، وبذلك عدم مواكبتها لمستجدات العصر يقول: «**شهدت لغات العالم اليوم تطورًا في ألفاظها وتراكيبها وقواعدها، وتمكنت من غزو مُعظم الأرض، أما لغتنا العربية المقعدة فبقيت جامدة وتراجعت عالميا، ولم يعد يهتم بها أهلها، وذلك راجع لأسباب أحدهما الاِشتقاق اللّغوي من جذور الكلمة العربية لاِستيعاب المفردات الجديدة**»[1]. أي أنّ ضرورة العودة إلى الجذر الأوّل للكلمة قصد معرفة معنى اللّفظة الجديدة سبب من أسباب تراجع اللّغة العربية، حيث أنّ الاِشتقاق اللّغوي يعقد اللّغة ويزيدها تكلفا، ما يصعب على الدّارس فهم القاعدة وأخذ وقت لاِستيعابها، لذلك يرى المؤلف أنّه من الضروري التخلص من هذه الوسيلة لتتمكن اللّغة من مضاهاة باقي اللّغات في التقدم حيث أنّ «**غناء لغتنا بمفردات ومصطلحات من لغات أخرى والتوقف عنْ محاولة الاِشتقاق اللّغوي من جذور الكلمة**

[1]- زكريا أوزون، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، المقدمة، ص 03، بتصرف.

العربية سيؤدي إلى تطويرها ومواكبتها للعصر وآفاق العلم والمعرفة»[1]. أي أنّ الإمتناع عن إعتماد الإشتقاق سيؤدي إلى غناء لغتنا خاصة إذا أخذت من لغات أخرى مصطلحات ومفردات جديدة.

2- إلغاء التعريب وإعتماد الدّخيل:

يرجع أوزون سبب تراجع اللّغة العربية إلى أسباب منها إعتمادها التعريب، فو يرفض هذه الوسيلة ويفضل الدّخيل عليها إلاّ أنه لا يصرّح بذلك في كتابه بطريقة مباشرة، لكن لا يخف عن قارئه أنّه يروّج لذلك برفضه للتعريب، فالمؤلِف يرى أنّه من غير المنصف أنّ يُغير العرب تسميات ليست من صنعهم «**وعليه فإنه يتوجب علينا أنّ لا نضيع الوقت في إيجاد ما يقابل المفردات والمصطلحات العلمية الانجليزية في العربية وأنّ نعيد النظر في ما يسمى بمجامع اللغة العربية ومهامها... فالعرب منذ القرن العشرين إلى يومنا لم يقدموا مصطلحًا واحدا في مجال العلوم، فحين قدموا آلاف الكتب الدينية التي لا تسمن ولا تغني من جوع»**[2]. ذلك يعني أنّ مقابلة الألفاظ من لغة متطورة – حسب أوزون- بمفردات وألفاظ عربية ما هو إلا تضييع للوقت، حيث أنّ هذه اللّغات هي الأحق بالمسميات، فالمخترعات من صنعها هي، والمسميات من وضعها، أما العربية فلا حق لأهلها في ذلك نظرًا لعدم تقديم العرب ولو محاولة في مجال التكنولوجيا ليومنا يرى أوزون أن «**تسمية المخترعات من حق الأمم التي أوجدتها ولا يحق لغيرها أنّ يغيرها، فنحن نقول: راديو عما يسمونه الرائي... وغيرها من المسميات التي جاء بها الغرب ولم يفلح أهل مجامع اللّغة العربية في تعريبها أصلا»**[3]. يرى المؤلف أنّ المسميات من حق البلد الذي أنتجت فيه، فهي حكر عليها لوحدها وليس من حق غيرها المساس بها ولا تغييرها، ممثلا لذلك ببعض الألفاظ التي غيّر العرب تسميتها ولم يفلحوا في تعريبها، يقول: «**المصطلحات العلمية يجب أنّ**

[1]- زكريا أوزون، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، المقدمة، ص 163، بتصرف.

[2]- المرجع نفسه، ص 16، بتصرف.

[3]- المرجع نفسه، ص 161، بتصرف.

تؤخذ من الأمة المتطورة –كما هي– خاصة في مجال الطب والهندسة والعلوم التطبيقية لأنّ هذه المصطلحات أصبحت اليوم لغة عالمية يتقنها معظم أهل الأرض بِاستثناء معظم العرب... ولعل محاولة تعريب رموز الكيمياء منْ أفشل التجارب لأنها تؤدي إلى التخلف وعدم مواكبة التقدم العلمي»[1]. أي أنّ المصطلحات العلمية يجب أنّ تؤخذ من الأمم المتطورة كما هي ولا يجب المساس بها وإحداث تغيير فيها خاصة في مجال العلوم الدقيقة كالطب والهندسة، فهذه المصطلحات يعرفها أغلب بلدان العالم ما عدا بعض العرب –حسب أوزون– وما قاموا به كمحاولة لتعريب رموز الكيمياء من أفشل التجارب المؤدية للتخلف والتراجع.

يعرض أوزون بعض المسميات التي حاول العرب تعريبها ولم يصيبوا بفعلتهم فقضوا على معانيها يقول «**فمثلا كلمة حاسوب جاءت من الفعل حسب على وزن فاعول (اِسم آلة). أما كلمة هاتف (فجاءت) من الفعل هتف على وزن فاعل (اِسم فاعل) والواقع أنّ الهاتف لا يهتف عن نفسه، بينما الحاسوب يحسب من تلقاء نفسه»**[2].

فالعرب أثناء محاولتهم لتعريب المفردات الأجنبية لم يحافظوا على دوالها ممثلا لذلك بالحاسوب الذي جاء على وزن فاعول وهو اِسم آلة بينما الأصح تسميته حاسب، حيث أنّه يحسب من تلقاء نفسه بينما جعلوا الهاتف على وزن اِسم فاعل، في حين أنّه لا يهتف من تلقاء نفسه، وذلك خطأ منهم، لذلك من الأفضل إبقاء المسميات على حالها – حسب المؤلِف– وعدم المساس بها لا وبل ذلك من حق البلدان التي صنعت فيها فقط.

[1]– زكريا أوزون، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، ص 161، بتصرف.

[2]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ثانيا: التجديد النحوي.

1- إسقاط الإعراب وإلغاء الحركة الإعرابية:

من بين القضايا النحوية التي حاول اللغويون المعاصرون تجديدها قضية الإعراب التي يرى أوزون أنّه لا حاجة إليها، ذلك أنّه لا فائدة من الحركات التي تعتري أواخر الكلمات لما في ذلك من تقييد للمتكلم وحبسه وراء قضبان العامل النحوي، فبالنسبة له فإنّ المعنى هو الأساس أما الرفع والنصب والجر فسواء، لذلك نادى بإلغاء الحركة الإعرابية وإسقاطها مصرحًا بأنّ اِعتماد النحاة حركات أواخر الكلمات واِهتمامهم الزائد بها ما هو إلاّ تخريجات وهروب من ثقل التسكين «**فسواء قلنا: حضر الطالبان أو حضر الطالبين فالفهم قد تم بأنّ من قام بفعل الحضور هما الطالبان (الطالبين) واِستوعب السامع أنّ اِثنين حضروا ليس ثلاثة ولا واحد**»[1]. أي أنّه في حالة النصب أو الرفع فإنّ المعنى واحد والرسالة قد وصلت القارئ بأنّ الحضور هو حضور شخصين لا ثلاثة ولا أكثر، ثم يرجع المؤلف سبب وضع القواعد وتأسيسها إلى كون «**سيبويه فارسي الأصل قام بوضع قواعد لأمثاله في ذلك الوقت لكي لا يلحنوا في لفظ كلمات اللّغة العربية...**»[2]. ذلك يعني أنّ القواعد العربية قد وضعت لغير العرب أولا: لأنّ أهلها ليسوا بحاجة لقواعد كي يتعلموا لغتهم الأم، وثانيا: كون سيبويه فارسي الأصل وضع القواعد لأمثاله –غير العرب– ليتمكنوا من لفظ اللّغة العربية بشكل صحيح.

يتهم أوزون النحاة بِاهتمامهم المبالغ فيه بحركات أواخر الكلمات فبفعلتهم جعلوا القراء يهتمون بالشكل على حساب المعنى يقول: «**إننا نجد كثيرا منا يقرأ النص العربي مراعيا قواعد النحو أولا: ثم المعنى فهو مهتم بأن يرفع وينصب ويجزم قبل أن يفهم.. أي أنّ الشكل أساس القراءة الصحيحة، ثم سيأتي بعد ذلك المضمون الذي يخضع لقواعد النحو**

[1]– زكريا أوزون، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، ص 66.

[2]– المرجع نفسه، ص 18.

(الشكل)»[1]. أي أنّ النحاة قد رسخوا في أذهان القراء أنّ أساس القراءة الصحيحة هو الشكل بعدها يأتي المعني في المرتبة الثانية، الظاهر أنّ المؤلف قد نادى بإبطال حركات الإعراب في بعض المواقف (المواطن) الصعبة التي صعب فيها النحاة القاعدة وعَقدوها، وذلك لما فيها من صعوبة في فهمها. يوافق إبراهيم أنيس رأي أوزون في مسألة إسقاط الإعراب، حيث يرى أنّه من صنع النحاة أنفسهم لا اِستقراء من كلام العرب كما يزعمون يقول: «**ولم يقتصر عمل أولئك الذين أسسوا قواعد الإعراب على اِستنباط الأصول من خلال السماع، بل قاسوا ما لم يسمعوا على ما سمعوا فاِبتكروا في اللّغة قواعد رغبة منهم في طغيان الإعراب على كل الأساليب**»[2]. أي أنّ النحاة في تأسيسهم للقواعد الإعرابية لم يعتمدوا على السماع فقط إنّما اِبتكروا الكثير من عندهم رغبة أنّ يكون الإعراب في كل أساليب اللّغة فجعلوه يطغى على باقي القواعد «**وقد بلغ نفوذ النحاة وسلطانهم أنّ وصفوا كل خروج على قواعدهم الإعرابية باللّحن، وأصبح هذا اللّحن وصمة عار، وكان كافيا للحط من منزلة الخطيب أو الشاعر الحط من مكانة الرجل في الهيئة الاجتماعية**»[3].

أي أنّ النحاة بتأسيسهم للإعراب والقواعد لم يبتكروا قواعد من عندهم فحسب إنّما فرضوها على القراء وجعلوا كل خروج عنها عبارة عن لحن له في الكم ما هو كافٍ للحط بكبار القوم، وبالرجال حتى «**نرى من كل هذا أنّ النحاة عندما اِحتقرت لهم قواعدهم الإعرابية فرضوها على الفصحاء العرب... فمن أين لهم كل هذا السلطان لا ندري إلاّ أنّ نقول أنّ رغم وجود أساس لتلك القواعد الإعرابية في لغة العرب قد نسقها النحاة تنسيقا جديدا من اِبتكارهم...، فأصبح الإعراب شعار العصر، فمرت الأيام وزادت القواعد المبتكرة رسوخًا حتى أصبحت تحل من نفوس المتعلمين مكان التقديس والعبادة**»[4]. أي أنّ النحاة

---

[1]– زكريا أوزون، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، ص 13، بتصرف.

[2]– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط3. مصر: 1960، مكتبة الأنلجو المصرية، ص 184، بتصرف.

[3]– المرجع نفسه، ص 187، بتصرف.

[4]– المرجع نفسه، ص 196، بتصرف.

أثناء تأسيسهم للقواعد اِتخذوا من كلام العرب القليل فقط فزادوا عليه واِبتكروا قواعد من صنعهم بعدما بَجلوها في نفوس المتعلمين قصد أن تحل فيهم مكانة التقديس.

2- الجملة الإسمية:

رأى أوزون في تسمية الجملة الإسمية ضرورة لإعادة نظر فيها فكانت نظرته كالآتي: ما لا شك فيه أنّ الجملة الإسمية في اللغة العربية هي تلك الجملة التي يتصدرها اِسم فيكون مبتدأ ويليه اِسم يخبر عنه فيسمى خبرا يتمم المبتدأ ويكمل معناه، كما لا يخف للمبتدئ في النحو واللّغة أن المبتدأ يأتي اِسما على الدّوام، بينما يمكن للخبر أنّ يأتي اِسمًا أو فعلاً أو حتى جملة.

لكن أوزون يرفض ذلك فحسبه أنّ الجملة الإسمية ليست تلك التي يتصدرها اِسم وحسب – كما يزعم النحاة- إنّما في الجملة الإسمية يجب أنّ تتوفر ثلاث معايير هي: الديمومة والثبات ثالثهما أنّ تشتمل الجملة على حقيقة علمية يقول في ذلك: «**الطفل سعيد جملة اِستوفت عند أهل اللّغة شروطها، فالطفل اِسم مرفوع (مبتدأ) وسعيد خبر لكن العبارة تفتقر إلى الديمومة والثبات لأنّ الطفل كان سعيدا، وهو سعيد الآن لكن لا يعقل أن يبقى على ذلك الحال من السعادة، فهذا لا ينطبق على البشر، لذلك فإنّ مصطلح الجملة الإسمية لا يصح إلا في الحقائق العلمية الثابتة كقولنا الله العظيم**»[1]. أي أنّ الجملة الإسمية هي تلك الجملة التي تشتمل على معيار الديمومة والثبات، كما أنّها يجب أنّ تدل على حقيقة علمية وإلا فلا يصح أن نطلق عليها تسمية الجملة الإسمية، مستشهدا لذلك بمثال "الله العظيم" فالعظمة في الله دائمة وثابتة كما أنّها حقيقة علمية يعلمها الجميع، فهي إذن جملة يصح أنّ نقول عليها اِسمية. تحت عنوان الجملة الإسمية رفض المؤلف تعدد الخبر للمبتدأ الواحد يقول: «**في جملة: خالد قائد بطل (لا يهاب الأعداء) اِستوفت عند أهل اللّغة ثم شروطها فيعربون خالد مبتدأ، قائد خبر أول، بطل خبر ثان، والجملة الفعلية في**

[1]- زكريا أوزون، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، ص 26. بتصرف.

محل رفع خبر ثالث، أخبرنا عن خالد بكونه قائد، وبذلك فإن الإسم الذي بعدهُ "بطل" ليس بخبر ناهيك عن الجملة فلم تعدد الخبر، ما ذلك إلا خلق للمشاكل في أدبنا العربي»[1].

أي أنّ الخبر في الجملة التي مثل بها هو كلمة قائد وكل ما يليه من أسماء وأفعال ليست بخبر حيث أنه قد تم الإخبار عنْ خالد كونه قائدًا فلا حاجة لغير ذلك من الأخبار ولا حاجة لتعدّدها، وذلك غير معقول، حيث أنّ كلمة "بطل" التي بعد الخبر "قائد" قد فقدت وظيفة الإخبار.

يستغرب أوزون من حصر المبتدأ في الإسم فهو يرى أنّه من الممكن أنّ يكون فعلا إلا أنّه لم يُفصّل في ذلك ولم يقدم أمثلة توضيحية كثيرة عن ذلك، وهو يعتبر ذلك مغالطة من النحاة فبحكم أنّهم اِعتبروا الجملة الاِسمية هي تلك التي يتصدرها اِسم فإنّه من المفروض اِعتبار الكلمة الأولى مبتدأ حتى وإنّ كانت فعلا –حسب أوزون– فلا فرق حسبه إنّ كان اِسما أو فعلا ما دُمنا اِبتدأنا به الكلام، مصرحًا بأنّ ما يقوم به النحاة إنّما تخريجات منهم، ولا يصح تسميتها وضعًا للقواعد «**"كقولهم في القوم عالم" فلما وجدوا "عالم" مرفوعة لم يكن لهم خيار واِعتبروه مبتدأ لكنه مؤخر والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف مقدم، وهكذا تتولى التخريجات التي تعتمد الحركة الأخيرة»**[2]. أي أنّه كان من الأجدر والسهل اِعتبار النحاة للجار والمجرور مبتدأ و"عالم" خبر إلا أنهم اِنجرّوا وراء قيد الحركة الإعرابية فاِعتبروه خبرا محذوفًا مقدمًا!!، ذلك أن الضمة في آخر الكلمة أجبرتهم على اِعتبار "عالم" مبتدأ رغم عدم اِبتداء الجملة به.

[1]– زكريا أوزون، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، ص 27، بتصرف.

[2]– المرجع نفسه، ص 30. بتصرف.

3- الأفعال الناقصة:

أوّل خطوة خطاها أوزون فيما يخص الأفعال الناقصة والتي لم يسبقها إليه أحد من قبله فاِعتبرت تجديدا، إدراجه لعنوان الأفعال الناقصة في باب الجملة الاِسمية فيستعرب من تسمية النحاة للأفعال بالناقصة مستفسرا عن الفرق بينها وبين التامة، فيمثل لذلك بالفعلين "تامًا" و"أمسى" فالأول اِعتبروه تام في حين اِعتبروا الثاني ناقصًا يقول: «**هناك جمل فيها أفعال تامة لاِسم إلاّ بمرفوع (فاعل) ومنصوب (مفعول به) مثل: قال أحمد الصدق «وهكذا نرى أنّ في التسميات أمور لا يمكن قبولها من منطلقها في الأصل، كما أنّ في القرآن ما يخالف النحاة» قال عز وجل: ﴿فسبحان الله حين يَمْسُون ويصبحون﴾[1]. [هود، الآية: 107].** يستغرب أوزون مما آل إليها النحاة فيما يخص الأفعال الناقصة، حيث يجعلونها تامة تارة وناقصة تارة أخرى – حسب المؤلِف- مستشهدًا بالفعلين "أمسى" و"أصبح" اللذين يعتبرهما النحاة ناقصين واللذين جآ تامين في تنزيله عز وجل، مثيرًا بذلك تساؤلاً: «**هل لنا أنّ نعرف الفرق بين الفعل التام والناقص؟ وهنا قد نجد من يقول: مهلا فهذا شذوذ ولكل قاعدة شذوذا – شئت أم أبيت- وإنّه ليستوي عندي إنّ قلت: كان أحمد فائزا أو قلت كان أحمدٌ فائزٌ، أو قلت كان أحمد فائِزٍ**»[2]. أي أنّ المعنى قد اِستوى وهو فوز أحمد، أما النّصب والجر والضم فسواء وليس لهما أي تأثير لديه، وما قاله النحاة عن الأفعال أنّها ناقصة اِدعاء باطل، فالأفعال كلها تامة، لذلك يصّر أوزون على حذف تسمية الأفعال الناقصة من أبواب النحو.

4- الأفعال المتعدية:

يشير المؤلف إلى أنّ النحاة قد حددوا المفعول به للأفعال بناءً على حركة آخر الكلمة، ولم يتم الأخذ بعين الاِعتبار علاقته بالفعل فيمثل لذلك بالفعل (جلس) فيقول:

[1]- زكريا أوزون، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، ص 132، بتصرف.

[2]- المرجع نفسه، ص 32، بتصرف.

«**جلس أحمد على السرير نلاحظ أنّ فعل الجلوس قد تم منْ قبل أحمد (الفاعل)، والسرير هو من وقع عليه الفعل فعليه فهو المفعول به وإن كان مجرورً**»[1]. يبين المؤلف من خلال المثال أنّ النحاة قد اِنجروا وراء حركات أواخر الكلمات والدليل واضح في المثال، فالمفعول به هو السرير لكن لم يعتبروه كذلك والسبب راجع إلى عدم كونه منصوبًا فاِعتبروه جار ومجرور، وما ذلك إلا دليل على سيطرة الحركة الإعرابية عليهم وعلى نحوهم.

5- أسماء الأفعال:

اِعتمد المؤلف في عرض قضية أسماء الأفعال مثالاً مفاده: «**دونك العلم يقول النحاة في إعراب الجملة: "دونك" اِسم فعل بمعنى خذ والفاعل ضمير مُستتر تقديره انت "العلم" مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، فعندما وجد النحاة أنّ "العلم" منصوب لم يجدوا حلا سوى اِعتبار "دونك" اِسم فعل فاعله أنت**»[2]. أي أنّ النحاة قيدوا معاني الألفاظ بحركات أواخرها فسيطرت هذه الأخيرة على الفهم والمفهوم معًا، والمثال الذي قدمه دليل على ذلك فلما رأوا حركة المفعول به "العلم" اِرتأوا خلق فعل وفاعل فجعلوا "دونك" اِسم فعل فاعله أنت وما ذلك إلا تخريجة نحوية من اِبتكارهم «**ولتوقعنا في مستنقع التناقض والمغالطة فنوجد ما لا يوجد ونراوح في المكان أمام لعنة حركة أواخر الكلمات**»[3]. قاصدا بذلك الاِلتباس والتناقض اللّذان توقعنا فيهما هذه الحركات فتخلق فينا تساؤلات واِستفسارات غير منقطعة.

[1]- زكريا أوزون، جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، ص 37.

[2]- المرجع نفسه، ص 40، بتصرف.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها، بتصرف.

المبحث الثالث: الصنيع الإجرائي الأوزوني في محك المعترضين عليه.

لكل فعل ردّة فعل، هذا هو قانون الحياة، وكل شيء في الوجود معرّض للنّقد وفي كلّ المجالات والميادين، خاصة في مجال الدّراسات العلمية الجامعية التي يُعدّ فيها النّقد والتحليل أساس نجاح أي بحث أو دراسة علمية، وسنعرض بعض الإنتقادات التي وجهها جمهور القراء- اللّغويون- لصنيع أوزون في كتابه (جناية سيبويه) الذي تناول فيه عدّة قضايا من النّحو العربي.

أولاّ: من الناحية التيسيرية.

لم يرد أي ردّ نحوي على أوزون وعلى كتابه من هاته الزاوية ذلك بحكم أنّ المؤلف لم يقم بأي محاولة تيسيرية في مجال النحو، بينما وردت ردود عدّة على مؤلّفه فيما يخص محاولته التجديدية للنحو العربي، حيث وُضع بذلك في محك الإعتراض والنقد، فنقده العديد من اللغويين، لكن رغم عدم ورود أي رد على أوزون في مجال تيسير النحو إلاّ أنّ ما قام به من تيسير في المجال الصرفي والمعجمي قد نُقد عليه.

1- قضية إلغاء الإشتقاق:

يرجع أوزون سبب تراجع اللّغة العربية وعدم مواكبتها للعصر ومستجداته كباقي اللّغات إلى كونها لغة إشتقاقية، ذلك أنّه من الضروري العودة إلى الجذر اللّغوي لفهم المفردة الجديدة، لكن النحاة لم يتقبلوا إطلاقا فكرة أوزون تلك حيث أنّ «**البحث يدلّنا على أنّ أئمة اللّغويين قد إستطاعوا أنّ يستخلصوا من كلام العرب الأصلاء قواعد إنتحوها في وضع قواعد اللّغة منها التعريب والنّحت والإشتقاق والزيادة**»[1]. أي أنّ البحث في الدّراسات اللّغوية النحوية يدلّ على كون إستخلاص النحاة للعديد من المفردات من كلام العرب راجع

[1]- إسماعيل مظهر، تجديد اللّغة حتى تصبح وافية بمطالب العلوم والفنون، ط1. مصر: 1984، مكتبة النهضة المصرية، ص 04.

لوسائل مهمة من بينها الاِشتقاق الذي يزعم المؤلف – أوزون– أنّه سبب تدهور اللّغة العربية.

يرى عباس حسن أنّه من غير الممكن الاِمتناع عن الاِشتقاق والتوقف عنه، فهو تلك الوسيلة التي اِنبثقت منها العديد من المفردات العربية «**فأما الاِشتقاق فالحاجة إليه شديدة في مختلف العصور ولاسيما المشتغلة بالفنون العملية، لأنّه يسعفها بوابل الكلمات المختصرة الرشيقة السهلة التناول، لما تشتد الحاجة إليه في فورة المدينة وزُهوّ الحضارة، ويكون التيسير فيه مطلبا حميدا**»[1]. ذلك يعني أنّ الحاجة إلى الاِشتقاق شديدة في مختلف العصور خاصة في مجال الفنون العملية الغنية بالمفردات الجديدة دومًا، والاِشتقاق وسيلة تساهم وتساعد على خلق مفردات جديدة مختصرة مفهومة وسهلة التناول، فالاِستغناء عنها أمر صعب وغير ممكن ولو عدنا إلى كتاب أوزون لوجدنا أنّه اِستخدم فيه مفردات من جذر لغوي واحد، مثلا: قرأ، قراءة، خالف، مخالفون، أخذ، مأخوذ، اِستوعب، اِستيعاب...الخ.

2- قضية إلغاء التعريب:

يرفض أوزون التعريب في اللّغة العربية ويفضل الإبقاء على المفردات والمصطلحات الأجنبية الداخلة إليها وعدم المساس بها حيث أنّ «**تسمية المخترعات هي من حق الأمم التي أوجدتها ولا يحق لغيرها أن يغيرها، فنحن نقول راديو عما يسمونه عندهم مذياع ونقول تلفزيون أو TV، عما يسمونه الرّائي.... وغيرها من المسميات التي جاء بها الغرب ولم يفلح أهل المجامع العربية في تعريبها أصلا**»[2]. من الواضح أنّ أوزون يرجّح مصطلح الدّخيل على مصطلح "المعرب" إلاّ أنّه لا يصرّح بذلك بشكل مباشر، وما تفضيله لإدخال مفردات جديدة أجنبية إلى اللّغة العربية إلاّ دليل على ذلك يقول: «**إنّ غناء لغتنا بمفردات ومصطلحات من لغات أخرى والتوقف والاِمتناع عنْ محاولة الاِشتقاق اللّغوي من جذور**

[1]- عبّاس حسن، اللّغة والنحو بين القديم والجديد، ص 240.

[2]- زكريا أوزون، جناية سيبويه، ص 161.

الكلمة العربية سيؤدي إلى تطويرها ومواكبتها للعصر وآفاق العلم والمعرفة»[1]. إنّ المؤلف يصرّح بضرورة الإستغناء عن الإشتقاق والتعريب مقابل إستقبال مفردات من لغات أجنبية وذلك سيجعل اللّغة العربية لغة علم ومتطورة.

يردّ ملك محمد حسن إسماعيل على دعوة أوزون إلى إعتماد الألفاظ الأجنبية (الدّخيلة) على حساب الألفاظ المعرّبة الخاضعة للوزن الصرفي العربي بحجة جعل اللغة مواكبة للعصر فيقول: «**لا مسّوغ أبدا لهذا الهجوم منْ المؤلّف على مجامع اللّغة العربية، حيث أنّ القدماء تعاملوا مع الألفاظ الأجنبية بصدور رحبة، حيث جعلوا التعامل يسير عبر التعريب والإشتقاق والنحت وقبول الدّخيل كما هو، فحين حصر المؤلف التعامل مع المصطلحات العلمية عبر الدّخيل فقط فتغرّب العربية في سبيل الألفاظ الأجنبية»**[2].

يردّ ملك محمد حسن على أوزون وهجومه على مجامع اللّغة العربية، فلا يجد في ذلك الهجوم مسوّغ، حيث أنّ العرب قد قبلوا الدّخيل وإعتمدوه في دراساتهم وأعمالهم في حين أنّ المؤلف قد حصر التعامل مع الألفاظ الأجنبية بالدّخيل فقط بعيدا عن الوسائل الأخرى.

ثانيا: من الناحية التجديدية.

1- إسقاط الإعراب:

يردّ أوزون أنه لا فائدة من الحركة الإعرابية التي تعتري أخر الكلمة يقول: «**فسواء قلنا: حضر الطالبان أو حضر الطالبين، فالفهم بأنّ من قام بفعل الحضور هما طالبان (طالبين) لا أكثر ولا أقل وإستوعب السّامع ذلك»**[3]. أي أنّ الفهم بأن طالبين إثنين حضرا قد تم من طرف السامع، أما النصب والرفع فهما سواء لديه ولا فرق بينهما ما دام المعنى نفسه.

---

[1]- زكريا أوزون، جناية سيبويه، ص 162، بتصرف.

[2]- ملك محمد حسن إسماعيل "قراءة نقدية في كتاب خباية سيبويه" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. دمشق: 2019، المجلد 4، ع 01، الملحق 2، ص 84، بتصرف.

[3]- زكريا أوزون، جناية سيبويه، ص 66، بتصرف.

بعدها يرجع سبب وضع القواعد ومثل هذه الحركات إلى: «**كون سيبويه فارس الأصل قام بوضع قواعد لأمثاله في ذلك الوقت لكي لا يلحنوا في لفظ كلمات اللّغة العربية**»[1]. أي أنّ هوية واضع القواعد تدل على الغاية من وضعها وهي تمكين غير العرب منْ التلفظ الصحيح للألفاظ العربية.

يردّ نبيل أبو عشمة على زعم المؤلف أنّ هوية واضع القواعد –سيبويه– هي سبب وضعه لها فيقول: «**ومثل هذا الكلام تشتم منه رائحة العصبية المقيتة ولا يصدر اليوم إلا عمن لا يريد الخير لأمته، وإلاّ فكثير من علمائنا ليسوا من أصل عربي، فهل ننسلخ عنهم! ألم يصبحوا جزءًا من هذه الأمّة وتراثها**»[2]. يرد أبو عشمة على أوزون مفسرا ما ذهب إليه هو بالعصبية اِتجاه أمته، فيستدل في ذلك بفئة من العلماء غير العرب الذين اِشتغلوا على العربية وكرسوا وقتهم وجهدهم خدمة لها، مستفسرا عن نظرة المؤلف لهم، فهل هؤلاء أيضا سنهاجمهم لكونهم ليسوا عربا؟! وهم الذين أصبحوا من هذه الأمة وتراثها فكأنه يقوله: اِعترف بعصبيتك اِتجاه العربية ودعك من سيبويه الفارسي، فهو ليس وحده من وضع قواعد اللّغة.

يواصل أوزون دعوته إلى إلغاء الإعراب مصرحا بأنّ اللّغة العربية قائمة على الشكل مهتمة بحركات أواخر الكلمات لا معانيها يقول: «**عندما رصد سيبويه وأتباعه كلام العرب كقولهم: "في القوم عالمٌ" وجدوا عالمٌ" مرفوعة فلم يكن لهم خيار واِعتبروه مبتدأ وهكذا تتوالى التخريجات التي تعتمد الحركة الأخيرة للكلمة لا المعنى وتعتمد الوهم لا الحقيقة**»[3]. يقصد المؤلف بكلامه أنّ سيبويه أثناء تأسيسه للقواعد اِعتمادًا على الاستقراء من كلام العرب قد بالغ في اِهتمامه بالحركة الأخيرة للكلمة وعلى أساسها بنى قواعده ويستشهد المؤلِف لذلك بكلمة "عالم" المرفوعة في جملة "في القوم عالم" والتي اِعتبرها سيبويه مبتدأ فقط لأنّها جاءت

[1]– زكريا أوزون، جناية سيبويه، ص 66.

[2]– نبيل أبو عشمة "نظرات في كتاب جناية سيبويه" مجلة التراث العربي، ص 208.

[3]– زكريا أوزون، جناية سيبويه، ص 30.

مرفوعة، رغم عدم اِبتداء الكلام بها وذلك لأنّ الحركة لديه سيدة الموقف، فيسمي أوزون ذلك تخريجة نحوية تعتمد الشكل لا المعنى.

يردّ أبو عشمة على أوزون ويقول: «**لا يخفَ أنّ الرجل هنا قد هدم القواعد، إلاّ أننا يمكن أن نحضر رأيه في قوله «إنّه ليسوي عندي، فذلك أمر يخصه وحده، وإلاّ فاللّغة أكثر منطقية من فوضته هذه، فالحركات لم تكن أصواتا لتزيين أواخر الكلمات يومًا، إنّما هي دوال يُفهم بها الكلام، فالرّفع للفاعلية والنصب للمفعولية، والجرّ للجر والإضافة**»[1].

أي أنّ الهدف من آراء أوزون هو هدم القواعد ومحاولة منه للإطاحة بها لكن آراءه تلك تخصه لوحده وإلا فإنّ ما يدعو إليه هو ما هو إلاّ خلق للفوضى، وخلط بين المفردات فالأصوات (الحركات) التي يزعم أنّها تخريجات من النحاة إنّما هي دوال يُفهم من خلالها معنى الكلام وليس أصواتا لتزيين الكلمات وحسب، فالضمة حركة رفع داله على الفاعلية والفتحة حركة نصب دالة على المفعولية وما آل إليه المؤلف ما هو إلا اِفتراء على القواعد ومؤسسها «**فلا شك أنّ الذي سمّاه الكاتب شكلانية القواعد هو الذي جعل سيبويه عنده منْ الجناة، مع أنّ هذا الأخير بريء مما رمى إليه ولو عدنا إلى كتابه لوجدنا عددا لا يحصى من الشواهد التي تظهر أنّه بنى قواعده على المعنى لا الشكل**»[2].

ذلك يعني أنّ المؤلف بزعمه أنّ سيبويه بنى قواعده على أساس الشكل بدل المعنى هو الذي جعله في نظره من الجناة، فبحسبه أنّ سيبويه قد بالغ في الاِهتمام بحركات أواخر الكلمات، مهملا المعاني، إلاّ أنّه في الحقيقة بريء من كل ذلك والشواهد الكثيرة التي ضمن كتابه بها تظهر براءته واِعتماده المعنى في تأسيسه للقواعد لا الشكل كما قال المؤلف.

---

[1]– نبيل أبو عشمة "نظرات في كتاب جناية سيبويه" مجلة التراث العربي، ص 209، بتصرف.

[2]– المرجع نفسه، ص 210، بتصرف.

2- الجملة الإسمية:

لأوزون نظرة خاصة به للجملة الإسمية في النحو العربي، فبحسبه هي مسألة يجب إعادة نظر فيها، حيث أنّها من الضروري أنّ تشتمل على حقيقة علمية ثابتة يتوفر فيها معياري الثبات والديمومة، ذلك ليصلح تسميتها جملة إسمية لا تتغير بتغير الزمن كقوله: «**الأرض كروية، و"الله عظيم" أما قولنا: "الطفل سعيد" فلا يصح تسميتها جملة إسمية بحكم أنّ صفة السعادة غير ثابتة في الطفل، فلا يعقل أنّ الطفل كان سعيدًا وهو سعيد الآن وسيبقى على ذلك الحال من السعادة، فذلك ليس من صفات البشر، لذلك فمصطلح الجملة الإسمية من حيث المعنى والدّلالة بحاجة لإعادة نظر**»[1]. ذلك يعني أنّ الجملة الإسمية في اللغة العربية ليست تلك التي تبتدأ بإسم وفقط، إنّما يجب أنّ تشتمل على حقيقة علمية ثابتة ودائمة لا تتغير بتغير الزمن، وإلا لا يصح تسميتها جملة إسمية، هكذا يرى أوزون.

لكن النظرة ليست نفسها لدى أبو عشمة حيث يردّ على المؤلف ويقول: «**وهذا الذي إنتهى إليه هو من السذاجة بمكان، إذ لا يمكن لأحد أنّ يحكم على تلك الجمل التي يسردها من حيث زمنها ودلالتها بمعزل عن السياق أي يجب أنّ تكون ضمن كلام مفهوم من طرف المتكلم والسّامع وعليه فإنّ ما توهمه منْ غياب الزمن في قولنا: "الطفل سعيد" غير صحيح**»[2].

يرى أبو عشمة أنّ ما ذهب إليه المؤلف من تحليل للجملة الإسمية، هو سذاجة منه حيث أنه من غير الممكن الحكم على الجمل من حيث زمنها ودلالتها بعيدا عن السياق، فالجملة تكتسب دلالتها من خلال مجاورتها لجمل أخرى أي من خلال إدراجها في سياق معين، وبذلك يُفهم معناها، لذلك ما توهمه المؤلف من غياب الزمن في جملة "الطفل سعيد" غير صحيح.

---

[1]- زكريا أوزون، جناية سيبويه، 27، بتصرف.

[2]- نبيل أبو عشمة "نظرات في كتاب جناية سيبويه" مجلة التراث العربي، ص 211، بتصرف.

يُرجع أبو عشمة توهم المؤلف الثبات في الجملة الاِسمية السابقة إلى اِعتقاده أنّ صفة السعادة دالة على الثبات فيقول: «**وهذا إنّ أحسنا الظن به وأنّه سمع بالصفة المشبهة وهو اِعتقاد غير صحيح، لأن الصفة المشبهة صفة عارضة مثل: "عطشان، وسعيد" منها ما هو ثابت، والثبوت أمر نسبي قد يلازم صاحبه وقد ينفك عنه**»[1]. أي أنّ المؤلف بحكمه على الجمل الاِسمية من حيث ضرورة اِستعمالها الثبوت، ربما يكون قد غفل عن الصفة المشبهة من حيث ضرورة اِشتمالها الثبوت، ربما يكون قد غفل عن الصفة المشبهة (العارضة) التي قد تلازم الموصوف وقد تنفك عنه، فالثبوت أمر نسبي، ولذلك توهم الثبات فأطلق حكمه ذاك.

يحيل أبو عشمة إلى المصدر الذي أخذ منه المؤلف الفكرة ويشير إلى اللّغة الإنجليزية «**المستخدمة للمضارع البسيط والخالية من الثبات مسقطا الحكم على اللّغة العربية، جاعلا إيّاها موضع نقد، والحق ما عليه نحاة العرب أنّ الجملة الاِسمية هي التي صدرها اِسم سواء دلت على حقيقة ثابتة أو متغيرة**»[2]. أي أنّ أوزون قد اِستقى من اللّغة الإنجليزية حكمه على الجملة الاِسمية مشترطا الثبات فيها، فأسقط الحكم على العربية، إلاّ أنّ تقعيد النحاة للجملة الاِسمية واضح، فهي تلك الجملة التي تبتدأ باِسم سواء دلت على حقيقة علمية أولا.

3- المبتدأ فعل:

من بين القضايا النحوية التي لم يتقبلها أوزون، قضية حصر المبتدأ في الاِسم واِستبعاد الفعل من ذلك، فهو يرى أنه من العادي أنّ يكون المبتدأ فعلا، لكن ثمة تيار يخالفه الرأي، فحسبهم أنّه من المستحيل ومن غير المعقول أنّ يكون المبتدأ فعلا حيث أنّ «**المبتدأ في كلام العرب هو ما يجري الحديث عنه لما سماه النحاة مسندا إليه،**

[1]- نبيل أبو عشمة "نظرات في كتاب جناية بسيبويه" المجلة التراث العربي، ص 22، بتصرف.

[2]- المرجع نفسه، ص 212، بتصرف.

أو محكوما عليه أو محدثا عنه، وتوصل هؤلاء بالإستقراء أنّ هذه الوصاف لا تكون إلاّ للاِسم»[1]. ذلك يعني أنّ الشروط التي تتوفر في المبتدأ غير متوفرة في الفعل، فلا يمكن أنّ يكون مبتدأ، حيث أنّ: الفعل مسند والمبتدأ (الاِسم) يجب أنّ يكون مسندًا إليه (يُخبر عنه)، وذلك ما توصل إليه النحاة من خلال رصدهم لكلام العرب فاِستقرؤوا ذلك من حديثهم «**فالفعل حسب الاِستقراء هو الجزء الذي يُخبر به عنْ المبتدأ أو يحكم به عليه، فإن قيل: "زيد قام" فإنّنا نخبر عن (زيد) بالقيام فزيد هو المبتدأ لأنه المخبر عنه، (قام) هو المخبر به وهو محلّ الفائدة لذا سمي خبرا ولا أظن الفرق بينهما يخفى على ذي بصيره**»[2]. ذلك يعني أنّ إمكانية كون المبتدأ فعلا غير واردة ولا ممكنة، حيث أنّ: الفعل حسب كلام العرب هو الحدث الذي يُخبِر به عن أمر وفيه الفائدة، فهو المسند والمحكوم له مسند إليه ومحكوم عليه يخبر عنه وبذلك ليس بحاجة إلى خبر، فهو الخبر في حد ذاته «**إنّ هذا المبتدأ (الفعل) لابد أن يكون له فاعل، ولا أدري إن كان المؤلف قد يقبل ذلك أم أنّه سيفرغ الفعل من فاعله أيضا، ومهما يكن فسوف ننتهي إلى جملة فعلية**»[3]. إنّ محاولة المؤلف في جعل المبتدأ فعلا ستؤدي بذلك المبتدأ إلى أنّ يكون بحاجة إلى فاعل – فالمبتدأ الفعل سيحتاج حتما إلى فاعله– فهو لم يحدث من تلقاء نفسه، وهل سيجرد المؤلِف الفعل من فاعله في هذه الحالة ؟ ومهما فعل فإنّ التركيب سيؤدي بناء إلى جملة فعلية.

4– الأفعال الناقصة:

لفت إدراج أوزون لعنوان الأفعال الناقصة في باب الجملة الاِسمية اِنتباه اللّغويين والنحاة، آخذين عنه موقف المستغربين.

[1]– نبيل أبو عشمة "نظرات كتاب جناية سيبويه" مجلة التراث العربي، ص 213، بتصرف.

[2]– المرجع نفسه، ص 24، بتصرف.

[3]– المرجع نفسه، ص 214.

تناول أوزون الأفعال الناقصة من زاويتين:

أوّلها: أنّ تسميتها بالأفعال الناقصة أمر غريب، فهو يرى في ذلك غرابة يقول: «**في التسمية أمر غريب فعلا يبينه المثال: "نام زيد" (تام) فعل عام فحين أن فعل (أمسى) في المثال: "أمسى زيدا"، ناقص**»[1] المؤلف يستفسر عن معيار تصنيف النحاة للأفعال إلى تامة وناقصة، فيمثل بالمثالين ليبرر غرابة التسمية وتعجبه منها وهما مثالين من وضع النحاة.

يجيب أبو عشمة على أوزون ويقول: «**الحق أنّ الغرابة تكمن في طريقته في مسخ الأمثلة وفي اِعتقاده أنّ أمسى ونام لهما نفس المعنى ولا فرق بينهما وإلا فما اِنتهى إليه هو محض اِفتراء وعبث إذ لم يقل أي منهم أنّ (أمسى) في نحو المثال الذي ساقه ناقصة بل هي تامة مكتفية بمرفوعها الذي هو فاعلها مدلوله الدخول في وقت المساء**»[2]. أي أنّ المؤلف بِاستغرابه من تسمية النحاة لمثل تلك الأفعال بالناقصة ظنّ أنّ الفعلين نام وأمسى لهما نفس المعنى، ذلك ما جعله يبحث عن معيار التصنيف، لكن لم يرد في النحو أنّ الفعل (أمسى) الذي اِعتمده المؤلف في مثاله أنّه ناقص بل هو فعل تام مكتفٍ بمرفوعه، وله دلالاته وهي الدخول في وقت المساء «**أمّا إذا جُعل معناها في الإِسم المنصوب بعدها وهو الذي غيبه الكاتب أو –غاب عنه– كانت ناقصة فيقال حينئذ: أمسى زيد مريضا**»[3]، أي أنّ الفعل الناقص هو ليس ذلك الفعل الذي يدل على الدّخول في وقت معين ويكتف بذلك بمرفوعه، إنّما هو ذلك الفعل الذي حُدّد معناه اِنطلاقا من الإِسم المنصوب الذي بعده، كما هو في مثال: "أمسى زيد مريضًا" فأمسى في المثال فعل ناقص، والفعل أمسى مثله مثل باقي الأفعال الناقصة له اِستعمالان: أولهما الدّلالة على الدخول في وقت المساء، فيكتفي بمرفوعه، ثانيهما يكون فعلا ناقصًا إذ كان الحدث والمعنى فيه لا يظهران إلاّ في الإِسم المنصوب الذي بعده.

---

[1]– زكريا أوزون، جناية سيبويه، ص 30، بتصرف.

[2]– نبيل أبو عشمة "نظرات في كتاب جناية سيبويه" مجلة التراث العربي، ص 216، بتصرف.

[3]– المرجع نفسه، ص 216.

ثانيها: ثاني زاوية تناول فيها أوزون الأفعال الناقصة أنّه: ما جاء في القرآن يخالف ما نادى به النحاة فجعلوه قاعدة، ففي القرآن ما يخالف قواعدهم، مستشهدا بقوله تعالى: ﴿**فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون**﴾ **[الروم الآية: 17]**. يشير المؤلف إلى أنّ الفعلين في التنزيل قد وقعا تامين في ذلك يطرح سؤالا مستغربا: «**هل لنا أن نعرف الفرق بين الفعل التام والفعل الناقص؟ وهنا نجد من يقول: مهلا فهذا شذوذ، ولكل قاعدة شذوذها، وأنا أقول: هذا خروج صريح يا سيدي، وليس شذوذًا – شئت أم أبيت– وليستوي عندي إذا قلت: كان أحمد فائزًا، أو فائز، فائزٍ**»[1] إنّ المؤلف يواجه النحاة بأمثلتهم فهم الذين قالو عن الفعل الناقص أنّه يرفع الإِسم وينصب الخبر (كان وأخواتها) وينصب الإِسم ويرفع الخبر(إنّ وأخواتها)، حيث أنّ في التنزيل ما يخالف ذلك وهو خروج عن القاعدة، لا شذوذ ولا وجود لأفعال ناقصة فكل الأفعال تامة وما ذلك إلا خلق تأويلي منهم، قدّم أبو عشمة ردًا على أوزون حول الأفعال الناقصة قال فيه: «**ما ذكره أنّ ما في القرآن مخالف لقواعد النحو بدليل مجيء "أمسى، وأصبح وكان تامة" مبني على مغالطة، لأنّ قواعد العربية مبنية على أساس هو القرآن الكريم، والدّارس لقواعد النحو متيقن أنّ ما قام به النحاة ما هو إلاّ وصف أمين للغة القرآن**»[2]. أي أنّ حكم الكاتب على القواعد بمخالفتها لما جاء في التنزيل من خلال الأفعال الثلاثة التي جاءت تامة إنّما هي مغالطة فلا شك ينتاب دارس النحو أنّ النحاة قد صاغوا القواعد من خلال القرآن الكريم كأساس، وما قاموا به هو وصف أمين لما جاء في القرآن الكريم «**ووقوع بعض الأفعال الناقصة تامة في بعض اِستعمالاتها أمر لا يقتصر على القرآن وحده بل هو شائع في كلام العرب شعرًا أو نظمًا**»[3] ذلك يعني أنّه ثمة أفعال ناقصة تقع تامة في نثر اللّغة العربية وشعرها (سبق شرح ذلك) ولا يقتصر ذلك على القرآن الكريم فقط، بعدها يجيب أبو عشمة على السؤال الذي طرحه المؤلف مفسرا الفرق بين

[1]– زكريا أوزون، جناية سيبويه، ص 31، بتصرف.

[2]– نبيل أبو عشمة "نظرات في كتاب جناية سيبويه" مجلة التراث العربي، ص 217.

[3]– المرجع نفسه، ص 217.

الفعل التام والفعل الناقص فيقول: «**أمّا تساؤله عن الفرق بين الناقص والتام من الأفعال فجوابه أنّ مبتدئًا لو سمع قولنا: بات الرجل في الفندق وقولنا: بات الطريق معبدًا لأدرك بفطرته الفرق بين الفعلين**»[1]، يبين أبوعشمة ويشرح الفرق بين الفعل التام والفعل الناقص فيورد مثالين واضحين يظهر من خلالها الفرق مؤكدًا أنه لا يخف عن المبتدئ في النحو ناهيك عن المتمكن منه.

[1]– نبيل أبو عشمة "نظرات في كتاب جناية سيبويه" مجلة التراث العربي، ص 217، بتصرف.

خاتمـــــة

خاتمة:

من خلال بحثنا تمّ التوصّل إلى عدة نتائج منها:

- يرفض أوزون النّحو العربي ويرى أنّه سبب تراجع اللّغة العربية عالميا.
- لم نلمح أيّة مُحاولة تيسيرية في مجال النحو في كتاب أوزون، وذلك راجع إلى عدم اِقتناعه أصلا برؤية النحاة للنحو العربي وطريقة عرضهم له.
- دعا أوزون إلى إلغاء أهم أدوات اللّغة العربية وهو الاِشتقاق وما غفل عنه أنّ ذلك سيؤدي باللّغة إلى التدهور.
- مرّر مؤلف أوزون فكرة جديرة بالأخذ بها وهي أنّ ثمة في النحو العربي قضايا تستحق إعادة النظر فيها.
- لم تنطبق دلالة العنوان على متن المؤلَّف، حيث أنّ مؤلِفه لم يتطرق للجناية التي نسبها لسيبويه والتي أشار إليها في العنوان.
- التجديد أشمل من التيسير حيث أنّ التجديد يشمل المادة والطريقة معًا في حين يمس التيسير طريقة عرض المادة فقط.
- لم تكن غاية المؤلف من خلال كتابه غاية تعليمية كما صرّح هو إنّما غايته كانت نقد النحو العربي من الأساس.
- إنّ المتأمِل لصنيع زكريا أوزون التيسيري يدرك أنّه يقع في نوع من التناقض حيث ينادي بإلغاء قاعدة إلاّ أنّه يصيغ كلامه على أساسها فهو ينادي بإلغاء الاِشتقاق إلاّ أنّه يعتمد المشتقات في كلامه.
- الممرّر الأوزوني في كتابه تعرّض لاِنتقادات والملاحظ فيها أنّها تستهدف المؤلِف والمؤَلَف.

بناءً على ما توصلنا إليه من نتائج نقدم بعض الإقتراحات التي قد تفيد الدّارس النحوي منها:

- إستغلال النقد الأوزوني للنحو أثناء بناء المقررات التعليمية النحوية.
- تحفيز الطلبة وتشجيعهم على دراسة أمثال هذه الإقتراحات النقدية للنحو قصد أنّ يراجعوا أثناءها النحو العربي من جديد.
- دعم مثل هذه الدراسات النقدية للنحو العربي لكونها تخلق خلافات تثير النشاط الفكري.

هذه كانت أهم النتائج التي أفضى إليها بحثنا والتي نأمل أنّ تعود بالفائدة على الدّارس النحوي وعلى المتخصصين في المجال، ولا يسعنا إلاّ أنّ نحمد الله سبحانه على فضله علينا بأنّ وصل بحثنا إلى ما توصّل إليه، كما نتقدم بجزيل الشكر لكل شخص ساعدنا فيه.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- المعاجم والموسوعات:

1.أحمد بن محمد بن علي الغيومي المقرى، المصباح المنير في غريب الشرح الكثير، تح: عبد العظيم الشاوي، ط2. مصر: 2008، دار المعارف.

2.جمال الدين اِبن منظور الأنصاري، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، ط1. القاهرة: 1780، دار المعارف.

3- المراجع العربية:

1. إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ط3. مصر: 1960، مكتبة الأنجلو المصرية.

2. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط1. مصر: 1973، مؤسسة هنداوي للنشر.

3. أحمد إبراهيم درويش محمد، إنقاذ اللّغة من أيدي النحاة، ط1. دمشق: 1785، دار الفكر.

4. أحمد عبد الرحمن بن محمد بن عمير اللّخمي، اِبن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: إبراهيم البنا، ط1. مصر: 1922، دار المعارف.

5. اِسماعيل مظهر، تجديد اللّغة العربية بحيث تصبح وافية بمطالب العلوم والفنون، ط1. مصر: 1948، مكتبة النهضة المصرية.

6. حسن عباس، اللّغة والنحو بين القديم والحديث، ط1. مصر: 1922، دار المعارف.

7. حسن عباس، حروف المعاني بين الأصالة والحداثة، ط1. دمشق: 2000، دار الأمل.

8. خلف بن حيان الأحمر، مقدمة في النحو، تح: عز الدين التنوخي، ط1. مصر: 1937، مؤسسة هنداوي.

9. سامي علي جبال المنصوري، لغة الدّرس النحوي الحديث، دط. العراق: 2020، دار الكتب العلمية.

10. سعيد عبد الوارث محمود، في إصلاح النجو العربي، ط1. مصر: 1995، دار المعارف.

11. سعيد نفوسة إبراهيم، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، ط1. مصر: 1946، دار النشر الثقافي بالإسكندرية.

12. شريف شوباشي، فلتحيا اللغة العربية وليسقط سيبويه، ط1. مصر: 2009، مؤسسة هنداوي سي آي سي.

13. شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط4. القاهرة: د.ت، دار المعارف.

14. شوقي ضيف، تجديد النحو، ط1. مصر: د.ت، دار المعارف.

15. عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي، الجمل في النحو من النحو والصرف، الجمل على النحو، دط. الأردن: دت، دار الأمل.

16. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة تح: أحمد الزغبي، ط1. عمان: 2004، دار الأمل.

17. عبد العزيز بن عثمان التويجري، حاضر اللغة العربية، ط1. المغرب: 2013، مطبعة النجاح الجديدة.

18. عثمان أبو الفتح إبن جني، الخصائص، ج2، تح: محمد علي، ط3. القاهرة، 1987، دار الكتب المصرية.

19. عثمان أبو الفتح إبن جني، اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، ط1. عمان: 1988، دار مجدولاي للنشر.

20. عثمان بن قنبر الحارثي أبو بشر سيبويه، الكتاب، ج1، تح: عبد السلام محمد هارون، ط1، بيروت: 1898، دار الكتب العلمية.

21. علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، ط1. مصر: 1953، مكتبة النهضة، مصر.

22. مهدي بن محمد صالح بن حسن المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2. بيروت: 1985، دار الرائد العربي.
23. نعمة رحيم العزاوي، أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللّغة، ط1. العراق: 1975، مطبعة الآداب.
24. نعمة رحيم العزاوي، في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ط1. بغداد: 1995، دار الشؤون الثقافية، الثقافية العامة.
25. زكريا أوزون، جباية سيبويه، ط1. بيروت: 2002، دار الريس للكتب والنشر.

4- المقالات والمجلات:

1. إبن تنباك مرزوق "اللغة العربية في القرن الحادي والعشرين في المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية" الواقع والتحديات وإستشراق المستقبل مجمع اللغة العربية الأردن، الموسم الثقافي الثالث والعشرين، المحاضرة الثانية: يوم 29-01-2014 على الساعة التاسعة صباحًا.
2. عصام التجاني، محمد إبراهيم، ورحمة بن أحمد عثمان "اللهجة العامية في تفسير عبد الطيب المجدوبا" مجلة الإسلام في آسيا 2011، الجامعة الإسلامية لماليز، ع1.
3. ملك محمد حسن إسماعيل "قراءة نقدية في كتاب جناية سيبويه" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. دمشق: 2019، المجلد 4.
4. نبيل أبو عشمة "نظرات في كتاب جناية سيبويه" مجلة التراث العربي. دمشق: 2014، ع 93-94.
5. ياسين أبو الهيجاء "قراءة دلالية في كتاب جناية سيبويه" مجلة مجمع اللّغة العربية الأردني. الأردن: 2017، جامعة الإسراء، كلية الآداب، ع73.

5- البحوث الجامعية:

1. أحمد الفرجاوي، جهود إصلاح النحو العربي في العصر الحديث، كتاب جناية لسيبويه أنموذجا، تحليل وتقويم، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الأدب العربي، المشرف: صالحي إبراهيم، الجزائر: 2017، جامعة محمد بوضياف في المسيلة.
2. أكلي سوريس، حركة تيسير تعليم النحو، المشرف: صالح بلعيد، الجزائر: 2002، جامعة مولود معمري، تزي وزو.

6- المواقع الإلكترونية:

1.http// :www.Alazhar.orglonf.openberning.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة 04

الفصل الأوّل

الصنيع الفكري الأوزوني في كتاب "جناية سيبويه"

المبحث الأوّل: نبذة عن المؤلِف والمؤَلف 08

أولا: نبذة عن المؤلِف 08

ثانيا: نبذة عن المؤلَف..... 09

المبحث الثاني: الرؤية الأوزونية للغة العربية..... 10

أولا: اللغة العربية معقدة..... 10

أ- في نظر السابقين لأوزون..... 10

ب- في نظر أوزون 12

ثانيا: اللاعقلانية في قواعد اللّغة العربية..... 12

أ- في نظر السابقين لأوزون..... 12

ب- في نظر أوزون 14

ثالثا: إعادة الإِعتبار للهجات 14

أ- في نظر السابقين لأوزون..... 14

ب- في نظر أوزون 15

رابعا: تخليص اللّغة العربية من الصبغة الدينية..... 17

أ- في نظر السابقين لأوزون..... 17

ب- في نظر أوزون 18

خامسا: هوية واضع قواعد اللّغة العربية 19

أ- في نظر السابقين لأوزون 19
ب- في نظر أوزون 21
المبحث الثالث: الإنتقادات الموجهة للرؤية الأوزونية للّغة العربية 23
أولا: من ناحية كون اللّغة العربية معقدة..... 23
ثانيا: من حيث قضية اللاعقلانية في قواعد العربية 25
ثالثا: من حيث قضية تجريد اللّغة العربية من الصيغة الدينية..... 26
رابعا: من ناحية قضية إعادة الإعتبار للهجات 27
خامسا: من ناحية قضية هوية واضعي قواعد العربية 28

الفصل الثاني

الصنيع الإجرائي النحو المرفوض والنحو البديل في كتاب "جناية سيبويه"

المبحث الأوّل: التيسير النحوي والتحديد النحوي (المفاهيم والمساعي) 31
أولا: المفاهيم 31
1- التيسير النحوي 31
أ- لغة..... 31
ب- إصطلاحا..... 31
2- التجديد النّحوي 33
أ- لغة..... 33
ب- إصطلاحا..... 34
- الفرق بين التيسير والتجديد 35
ثانيا: المساعي 35
1- المسعى التيسيري 35
أ- القدامى..... 36

ب- المحدثون 38
2- المسعى التجديدي 39
أ- القدامى..... 39
ب- المحدثون 41
المبحث الثاني: التيسير والتجديد النحويين في كتاب زكريا أوزون..... 43
أولا: التيسير 43
ثانيا: التجديد النحوي..... 46
المبحث الثالث: الصنيع الإجرائي الأوزوني في محك المعترضين عليه 52
أولا: من الناحية التيسيرية 52
ثانيا: من الناحية التجديدية..... 54
- خاتمة 64
- قائمة المصادر والمراجع 67
- فهرس الموضوعات 72

الكلمات المفتاحية: التيسير النحوي، التجديد النحوي.

الملخص:

يستعرض هذا البحث الرؤية النقدية التي يسلطها زكريا أوزون على بعض قضايا اللّغة العربية النحوية منها خصوصًا، وذلك من خلال تحليل متضمنات كتابه الموسوم (جناية سيبويه الرفض التام لما في النحو من أوهام) محاولا اِستظهار مساعيه التيسيرية والتجديدية التي تضمنها، كما اِستعرض أيضا بعض الاِنتقادات التي وجهت لرؤيته النقدية تلك.

Key words: grammatical facilitation, grammatical renewal

Abstract:

This research reviews the critical vision that Zakaria Ozon sheds on some issues of the Arabic grammatical language, in particular, by analyzing the implications of his book entitled (Sibawayh Felony, the complete rejection of the illusions in grammar), trying to highlight his facilitative and innovative endeavors that it contained, as well as some criticisms that I directed this critical vision.